دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	شيوخ قتادة بن دعامة السدوسي المتكلم في سماعه منهم : دراسة تطبيقية
المؤلف الرئيسي:	شراب، أحمد زهير
مؤلفين آخرين:	حفظه االله، نافذ حسين حماد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2011
موقع:	غزة
الصفحات:	1 - 538
رقم MD:	541699
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	الجامعة الإسلامية (غزة)
الكلية:	كلية اصول الدين
الدولة:	فلسطين
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	رجال الحديث، علوم الحديث، قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، 61-118 هـ.، الجرح والتعديل، السماع
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/541699

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفصل الأوَّل

ترجمةُ قتادة بن دِعامة السَّدُوسيّ

وفيه مبحثان:

المبحثُ الأوّلُ: عَصرُهُ: وفيه ثلاثةُ مطالب:

المطلبُ الأوّل: الحالةُ السِّياسيةُ.

المطلبُ الثَّاني: الحالةُ الاجتماعيةُ.

المطلبُ الثَّالث: الحالةُ العلميةُ.

المبحثُ الثَّاني: حياتُهُ: وفيه خمسةُ مطالبَ:

المطلبُ الأوّلُ: اسمُهُ ونسبُهُ ونسبَتُهُ ووِلادَتُهُ ونَشأَتُهُ العِلميةَ.

المطلبُ الثَّاني: صفاتُهُ وثناءُ العلماءِ عليهِ.

المطلبُ الثّالث: العلومُ التي بَرَزَ فيها.

المطلبُ الرَّابع: أقوالُ النُّقّاد فيه جرحاً وتعديلاً.

المطلبُ الخامس: وفاتُهُ.

المبحثُ الأوّل: عصرُهُ

ولد قتادة عام: (60هـ) بالبصرة، وتوفي عام: (117هـ) وقيل: (118هـ)، بواسِط، وعليه فإنَّه سيتم تناول الحالة السِّياسية والاجتماعية والعلمية ـ على وجه الاختصار ـ في تلك الفترة الزَّمنية بمدينة البَصْرةِ.[1]

المطلبُ الأوّلُ: الحالةُ السِّياسيةُ[2]:

ولد قتادة في العام الذي توفي فيه معاوية بن أبي سفيان، وفيه بُويَع ليزيد بن معاوية.[3]

عاش قتادةُ (57) عاماً، حيث عايش الدَّولة الأموية، بَدْأً بخلافة يزيد بن معاوية (60-63هـ)، ثمَّ معاوية بن يزيد المسمّى بـ: معاوية الثاني (63هـ)، ثمَّ مروان بن الحكم (64-65هـ)، ثمَّ عبد الملك بن مروان (65-86هـ)، ثمَّ الوليد بن عبد الملك (86-96هـ)، ثمّ سُلَيمان بن عبد الملك (96-99هـ)، ثمّ عمر بن عبد العزيز (99-101هـ)، ثمّ يزيد بن عبد الملك (101-105هـ)، وهشام بن عبد الملك (105- 125)، لذا يَجدُرُ بالباحثِ أن يُطِلَّ إطلالةً سريعةً على

(1) في البصرة ثلاث لغات: بفتح الباء وكسرها وضمها، والأفصح الفتح، والنِّسبة إليها: بَصريٌّ وبِصريٌّ، بفتح الباء وكسرها لغتان، والثاني: شاذّةٌ، وتطلق في كلام العرب على الحجارة الرِّخوة التي فيها بياض، وتُطلقُ أيضاً على الأرض الغليظة، وقيل: سمّيت البصرة لأنَّ أرضها حجارةٌ رِخْوةٌ، وذُكِرَ أنَّ المسلمين حين وافَوا البصرة للنزول فيها، نظروا إليها من بعيد، وأبصروا الحصى عليها، فقالوا: إنَّ هذه أرض بصرة، يعنون حَصْبة، فسمّيت بذلك.

انظر: لسان العرب، لابن منظور، (5/ 292)، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع والعجم، للبكري، (1/ 254)، ومعجم البلدان، لياقوت الحَمَويّ، (1/ 430).

(2) انظر: تاريخ الإسلام السِّياسي والدِّيني والثقافيِّ والاجتماعيِّ، لحسن إبراهيم حسن، (1/ 234-272، 312-401).

(3) انظر: تاريخ مولد العلماء ووفيّاتهم، لمحمد الرِّبعي، (1/ 171).

طبيعة الحياة السِّياسية في تلك الفترة، وبيان أهم ما امتازت به تلك الخلافةُ من الناحية السِّياسية، وذلك على النَّحْو التالي:

فالحكم فيها تحوَّل من نظام الخلافة إلى النِّظام الملكي، القائم على أساس التوريث، وذلك مع بداية الخلافة الأموية، وسار عليه العبَّاسيُّون.

ولمّا انتقلت الخلافةُ إلى بني أميّة اختار الخلفاء بعضَ ذوي الرَّأي ليستعينوا بآرائهم، فكانوا يقومون بعمل الوزراء وإن لم يتسمَّوا بالوزراء.

واتخذ بنو أمية الحاجب، وهو البوَّاب الذي يحجب الناس عن المَلِك بسبب زحام النَّاس أو خوفاً من قتل المَلِك أو لكثرة مهام المَلِك[4]، كما اتخذه مِنْ قَبْلِهِم معاويةُ بن أبي سفيان، ومِنْ بعدهم العبَّاسيُّون، وزادوا في الحاجب الثاني.

وأُدخِل نظام البريد في الإسلام، في عهد معاوية، ثم أَدخَل عليه عبد الملك بن مروان عدّة تحسينات.

وكان القضاةُ في عهد بني أميّة من خِيرة النَّاس، يستقلُّون بأحكامهم، ويَرْقُب الخليفةُ أحكامَهم، ومن شذَّ منهم عن الطَّريق السَّويّ عزلوه.

وزادت الضَّرائبُ في عهد الأمويّن، عدا عهد عمر بن عبد العزيز، وطَوَّر الأمويُّون نظاماً دقيقاً للإشراف على جباية الأموال.

وظهرت الفرق الدينية في زمن بني أميَّة، كالشِّيعة والمعتزلة والخوارج الذين ساهموا إلى حدٍّ كبيرٍ في سقوط الدولة الأمويَّة.

والبصرة لم تنعم بكثيرٍ من الاستقرار السِّياسيّ طيلة فترة ازدهارِها وقوَّتِها، فقد كانت البصرة هدفاً لكثيرٍ من الثَّورات التي حاولت الاستيلاءَ عليها، من أهمها: ثورةُ المختارِ بن أبي عُبيد الثَّقفيِّ سنة (66هـ)، وثورة عبد الرَّحمن بن محمّد بن الأشعث سنة (81هـ) وقيل: (82هـ).[5]

---

(4) انظر: المصباح المنير، للفيومي، (1/ 91).

(5) انظر: تاريخ الرسل والملوك، لابن جريرٍ الطبري، (6/ 38، 334).

المطلبُ الثَّاني: الحالةُ الاجتماعيةُ[6]:

كان الأمويُّون يعتمدون على العنصر العربيّ الذي كان السَّوادَ الأعظمَ من أفراد الشَّعب، فقد كان سكَّانُ البصرةِ الأوائل من العرب المسلمين، وهم الذين نزلوا البصرة مع عُتْبة بن غَزْوان عندما أسسّها في العام (14هـ) للهجرة في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب، ومن أبرز القبائل العربية التي نزلت البصرة: مُضَر وربيعة والأَزْد وغيرِهم.

وعندما بدأت جيوشُ البصرة الإسلامية تفتح المدن والقرى في بلاد فارس، وتكسب الغنائم الوفيرة، كان من جملة غنائمها الأسرى والسَّبايا الذين يوزِّعُهم القائدُ على الجند، والذّين كانوا بِدَوْرِهِم يصطحبونهم إلى بلادِهم رقيقاً يستخدمونَهُم في شتى مجالات الحياة.

بالإضافة إلى أنَّ بعض المناطق قَبِلَ أهلُها الصُّلح على أن يدفعوا الجزية ويبقوا على دينهم، وبعضُهم أسلم ونزل البصرة، ويُشَكِّل هؤلاء ثلاثةَ أصنافٍ غيرَ الصِّنْف العربيّ، وهم:

1. **أهل الذمة**: وهم الذين جرى بينهم وبين المسلمين عقدٌ يدفعون بموجبه الجزية، مقابل تمتُّعِهم بالحماية والعَيْش بأمنٍ وسلام في ظلِّ الدَّولة الإسلامية، واحتفاظِهم بدينهم، ويتكوَّن هذا الصِّنفُ في البصرة من اليهود والنَّصْارى والمجوسِ.

2. **الرَّقيقُ**: ومعظم هؤلاء من أسرى الحروب التي قامت بها الجيوش الإسلامية أثناء فتح بلاد فارس، وقد كان بالبصرة عددٌ كبيرٌ منهم بسبب كثرة الفتوحات الإسلامية لبلاد فارس، وقد كان من أصلاب هؤلاء الرَّقيق مَنْ أَسْهَمَ في إنماء الحركة العلمية في البصرة فيما بعدُ، فقد كان سيرين أبو محمَّد بن سيرين أحدَ هؤلاء الأسرى، وكذا يَسَار أبو الحسن البصريّ.[7]

3. **الموالي**: وهُمُ الذين كانوا في الرِّقِ واعتِقُوا، وتَرْجع أنساب موالي البصرة إلى أجناسٍ عدّة، فمنهم السيابجة والزُّط والأندغار والأساورة، وهم قبائل كانت تسكن السِّنْد، وعندما كانت

---

(6) انظر: مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري، لأمين القضاة، ص: 38-39.

(7) انظر: تاريخ الرسل والملوك، للطبري، (3/ 596).

الجيوش الإسلامية تقوم بالفتح والدَّعوة تمَّ أسرُهم، ثمّ استجابوا للدَّعوة فأسلموا زمن أبي موسى الأشعريّ، فأنزلهم البصرة.[8]

ومنهم أيضاً الأتراك الذين جاء بهم عُبَيد الله بن زياد إلى البصرة، ومنهم سبايا بُخَارى الذين سباهم أيضاً عُبَيد الله بن زياد أيضاً، وأسكنهم البصرة.

ولكن رغم وجود هذه الأصناف والأجناس المتباينة في البصرة، إلا أنها بعد فترةٍ من الزَّمن امتزجت فيما بينها، واختلطت الأنساب وتداخلت الشُّعوب، وإنَّما جاء ذلك من قِبَلِ العَجَم ومخالطتِهم، فهم لا يهتمُّون بالمحافظة على النَّسَب في بيوتِهم وشُعُوبِهم، وإنَّما هذا للعرب فقط.[9]

المطلبُ الثَّالثُ: الحالةُ العلميةُ[10]:

انتشرت العلوم المتصلة بالدين في عهد بني أميَّة، وكان الخلفاء الأمويُّون في أغلبهم علماء لديهم إلمامٌ بعلوم الشَّريعة، فكان معاويةُ بن أبي سفيان كاتب الوحي مُنذُ أسلم، ويزيدُ بن معاوية من أهل الفصاحة والمعرفة والشِّعر وحُسْن الرَّأي في المُلك، وعبد الملك بن مروان فقيهاً، ويمكن القول: بأنَّ عصر بني أميَّة عصر ازدهارٍ ثقافيٍّ وعلميٍّ في كافة مجالات العلم والمعرفة.

أمّا مدينة البصرة فكان الطَّابع العام لها هو الطَّابعُ الديني، فهي مدينةٌ إسلاميّةٌ بسكّانها ـ على الأغلب ـ وَوُلاتِها، وتَبِعَتها للدولة الإسلامية، وليس للذين يعيشون فيها أيُّ أثرٍ عليها من النَّاحية الدينية، فهم إمّا أهلُ ذمّةٍ أو موالي وعَبِيد.

لذا كان من الطّبيعي أن تتجه الهِمَمُ والطَّاقاتُ الذِّهنيةُ نحو التعليم الدينيّ بالدّرجة الأولى؛ لفهم كتاب الله تعالى الذي يدينون به، وحديثِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، الذي يُفسِّر لهم كتاب الله تعالى ويُشرِّع لهم في أمور حياتهم، والذي كان في بداية عهد البصرة حيّاً بينهم بوجود أعدادٍ كبيرةٍ من أصحاب رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

---

(8) انظر: فتوح البُلدان، للبلاذُري، ص: 519-524.

(9) انظر: المقدمة، لابن خلدون، ص: 118.

(10) انظر: مدرسة الحديث في البصرة، لأمين القُضَاة، ص: 53-74.

ومن هنا عكفوا على القرآن الكريم قراءةً وإقراءً وتفسيراً، فقد حرص عمر بن الخطّاب على إرسال كبار الصّحابة لإقراء النَّاس القرآن الكريم في البصرة، وفي عهد عثمان أُرسلت نُسَخ المصحف إلى الأمصار الإسلامية وكانت البصرة إحدى تلك المُدن، وقرأ أهلُ كل مِصْرٍ مصحفهم، وتلقَّوا ما فيه من الصَّحابة، فقد كان بالبصرة من هؤلاء الصحابة عددٌ منهم: أبو موسى الأشعريّ، عبد الله بن قيس، وعِمْران بن حُصَين، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، رضي الله عنهم أجمعين.

وقد تلقّى القراءةَ عن الصّحابة عددٌ من التابعين، اعتنوا بها وأصبحوا أساتذةً يُقرِؤون النَّاس القرآن، ويعلِّمونهم وجوه القراءات، ومن هؤلاء: عامر بن عبد قيس، ونَصْرُ بن عاصم، وأبو العالية الرِّياحي رُفَيع بن مِهْران، ويحيى بن يَعْمَر، والحسن بن أبي الحسن يَسَار البصريّ، ومحمّد بن سيرين، وقتادة بن دِعامة، وأبو رجاءٍ العُطَاردي عِمْران بن مِلْحان، وعددٌ كبيرٌ غيرُهم.

وممَّن اشتهر بالتفسير من الصَّحابة في البصرة: أبو موسى الأشعري، وعبد الله بن عباسٍ رضي الله عنهما اللّذان وليا البصرة فترةً من الزَّمن، وعنهما تلقّى النَّاسُ في البصرة التفسير، بالإضافة إلى بعض تفسيرات الصّحابة الآخرين كعِمْران بن حُصَين، وأنس بن مالك، وغيرِهم، رضي الله عن الجميع.

وكانَ من أشهر مفسريّ أهل البصرة في عهد التّابعين قتادة بن دعامة، فقد اشتهر بعلم التفسير إلى جانب اشتهاره بالعلوم الأخرى، كما سيأتي بيانُه في ترجمته.[11]

أما مدرسة الحديث في البصرة، فقد تكلَّم عنها الدكتور أمين القُضَاة في كتابه "مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثَّالث الهجري". وقد ذكر[12] معالم هذه المدرسة، فقال: «وكذلك فإنّا لا نكاد نجد رأياً انفرد به البصريون كلُّهم عن سائر علماء الأقطار الأخرى». ثُمَّ ذكر أنَّ منهجَ البصريين وجوبُ ذِكْرِ حال الرَّاوي، و أنَّ منهجهم في الجرح والتعديل يغلب عليه التشدد، وذكر أنَّ للبصريين مذهباً مستقلاً في السِّنِّ التي يصحُّ عندها سماع الصَّغير، وهي العاشرة، وأنَّ مذهب أكثر أهل البصرة في مسألة العرض على العالم أنَّ القراءة أفضلُ من السَّماع، وذكر حكم الرِّواية بالمعنى،

(11) ص: 17.

(12) (ص: 365) وما بعدها.

واختلاف أهل البصرة في ذلك، وذكر منهج البصريّين في الأخذ عن أهل البدع، وهو: قَبُول خبر غير الدُّعاة من أهل الأهواء، فأمّا الدُّعاة فلا يحتجُّ بهم، وهو ما نُقِلَ عن كثيرٍ من علماء البصرةِ، وذكر حكم استفهام الكلمة والشيء من غير الرَّاوي كالمستملي، ونقل عن علماء البصرة جوازه، وذكر حكم رواية مَنْ لم يَرَهُ، فذكر أنَّ شعبة لا يجيزُ ذلك، بينما ذهب جمهور أهل البصرة إلى الجواز.[13]

وعلى وجه الإجمال فإنَّ أسانيدَ أهل البصرة مستقيمةٌ، وتعمُّدُ الوضع والكذب فيهم قليلٌ، قال الخطيبُ البغداديُّ: «وأما أهلُ البَصْرة فلهُمْ من السُّنَنِ الثابتة بالأسانيد الواضحةِ ما ليس لغيرهم، مع إكثارهم وانتشار رواياتهم».[14]

قال محمَّد بن إدريس ورّاقُ الحُمَيديّ: «قال أهلُ المدينة: وضعنا سبعينَ حديثاً نُجرّبُ بها أهلَ العراق، فبعثنا إلى الكوفة والبصرة، فأهلُ البصرة ردُّوها إلينا ولم يقبلوها، وقالوا هذه كلُّها موضوعةٌ، وأهل الكوفة ردُّوها إلينا، وقد وضعوا لكلِّ حديثٍ أسانيدَ!!».[15]

وقال ابنُ تيمية: «اتفق أهلُ العلم بالحديث على أنَّ أصحَّ الأحاديث: أحاديث أهلِ المدينة، ثُمَّ أحاديثُ أهل البصرة. وأمّا أحاديث أهل الشَّام، فهي دون ذلك؛ فإنّه لم يكن لهم من الإسناد المتصل وضبط الألفاظ ما لهؤلاء، ولم يكن فيهم ـ يعني أهل المدينة ومكة والبصرة والشَّام ـ من يُعرَفُ بالكذب، لكن مِنهم من يَضبِطُ، ومنهم من لا يَضبِطُ».[16]

وقال أيضاً: «والكذبُ كانَ قليلاً في السَّلف؛ أمّا الصَّحابة، فلم يُعرَف فيهم ولله الحمد من تعمَّدَ الكذب على النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، كما لم يُعرف فيهم من كان من أهل البدع المعروفة كبدع

---

(13) انظر: مدرسة الحديث في البصرة، لأمين القضاة، ص: 367-408.

(14) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي، (2/ 286).

(15) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليليّ، (1/ 421).

(16) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (20/ 316).

الخوارج[17] والرَّافضة[18] والقدريّة[19] والمرجئةِ[20]، فلم يُعرف فيهم أحدٌ من هؤلاء الفِرَق... وأمّا التابعون فلم يُعرف تعمُّدُ الكذب في التابعين من أهل مكة والمدينة والشَّام والبصرة، بخلاف الشِّيعة (خاصّةً في الكوفةِ) فإنَّ الكذب معروفٌ فيهم، وقد عُرِفَ الكذب بعد هؤلاء في طوائفَ، وأما الغلط فلا يسلم منه أكثرُ الناس، بل في الصَّحابة من قد يغلط أحياناً، وفي مَنْ بعدهم...».[21]

وكذا التدليسُ كان قليلاً في أهل البصرة، قال الحاكم: «وأكثرُ المحدِّثين تدليساً أهلُ الكوفةِ، ونفَرٌ يسيرٌ من أهلِ البصرة».[22]

وقال البيهقيُّ: «وإنّما رَغِب بعضُ السَّلَفِ عن رواية أهل العراق لِـمَـا ظهر من المناكيرِ والتَّدليسِ في روايات بعضِهم».[23]

ولذلك اشتهر عند العراقيين كشعبة بن الحجَّاج وغيرِه الاهتمامُ بالتدليس والمدلِّسين.

---

(17) قال الشِّهرستانيُّ في «الملل والنِّحَل» (1/ 113): «كلُّ من خرج على الإمام الحقِّ الذي اتفقت الجماعةُ عليه يسمَّى خارجيِّاً، سواءً كان الخروجُ في أيَّام الصَّحابة على الأئمَّة الرَّاشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسانٍ، والأئمَّةِ في كلِّ زمانٍ».

(18) وهم القائلون بإمامة عليٍّ رضي الله عنه بعد النَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ نصَّاً ظاهراً، وسُمُّوا رافضةً لأنَّهم رفضوا إمامة زيد بن علي بن الحسين في أوائل المائة الثانية، في خلافة هشام بن عبد الملك.

انظر: الملل والنِّحَل، للشِّهرستانيّ، (1/ 161)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية، (13/ 36).

(19) إحدى فِرَق المعتزلة، حدثت في آخر عَصْر الصَّحابة، وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقَدَر الله والإيمان بأمره ونهيه ووعده ووعيده، وظنُّوا أنَّ ذلك ممتنعٌ، فأنكروا علمَ اللهِ للأشياء قبل وقوعها.

انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (13/ 36).

(20) سُمُّوا مرجئةً لأنَّهم كانوا يُؤخِّرُون العمل عن النِّية والعَقْد، أو لأنَّهم كانوا يقولون: لا يضرُّ مع الإيمان معصيةٌ، كما لا تنفعُ مع الكفر طاعةٌ، أو لتأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يُقضى عليه بحكمٍ ما في الدُّنيا من كونِهِ من أهل الجنَّةِ أو من أهل النَّار.

انظر: الملل والنِّحَل، للشِّهرستانيّ، (1/ 138).

(21) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (1/ 249).

(22) معرفة علوم الحديث، للحاكم النَّيسابوريّ، ص: 164.

(23) معرفة السُّنن والآثار، للبيهقيّ، (1/ 151).

وممن سكن البصرة من الصّحابة ممن كان لهم عنايةٌ برواية الحديث: عُتبه بن غَزْوان، وعبد الرَّحمن بن سَمُرة، وأبو بكرةَ الثقفيُّ، نُفَيع بن الحارث، وعِمْران بن حُصَين، وعبد الله بن مُغَفَّل المُزَنيُّ، ومَعْقِل بن يسار، وأبو بَرْزَة الأسلميُّ، نَضْلَة بنُ عُبيد، وأنس بن مالك، وغيرُهم.

وقد تتلّمذ عليهم كثيرٌ من التابعين ممّن اشتهروا بالحِفظ، منهم: أبو العالية الرِّياحيُّ، وأبو الشَّعثاء جابر بن زيد، ومُطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، والحسن بن أبي الحسن البصريُّ، ومحمَّد بن سيرين، وقتادة بن دِعامة السَّدوسيُّ.

وكان أشهرُ من تخرّجَ منها من مُحدِّثي أتباع التّابعين: شعبة بن الحجّاج، ويحيى بن سعيدٍ القطّان، وعبد الرَّحمن بن مهدي.

ونشأ كذلك الفقه الإسلاميُّ، فنشوءه أمرٌ طبيعيٌّ في المجتمع الإسلاميّ، حيث إنَّ المسلم لابُدَّ وأن يعرف حكم الله في كلِّ أموره، فكان يَسْأَلُ العلماءَ فَيُفتُونَهُ من كتاب الله تعالى وسنة رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فتكونت بذلك مجموعةٌ من الفتاوى والآراء التي تُشَكِّل رصيداً فقهياً طيّباً.

وُوِجد الفقه بالبصرة منذ إنشائها في عهد عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، فقد أرسل إليها بعضُ الصَّحابة ليفقِّهوا أهلها، وكان من هؤلاء الصَّحابة: عِمْران بن حُصَين، وأنس بن مالك، ثمَّ جاء بعد الصَّحابة عددٌ من التابعين ممَّن كان يفتي النَّاسَ ويجلس في المساجد لإلقاء دروس الفقه، وإجابةِ النَّاس على أسئلتهم الفقهية، وكان من أشهر هؤلاء: جابر بن زيد الأَزْديُّ، والحسن بن أبي الحسن البصريُّ، ومحمّد بن سيرين.

ولم يكن بالبصرة مذهبٌ مُعيّنٌ من المذاهب الفقهية المشهورةِ، إذ لم يبرز فيها فقيهٌ معروفٌ، كُتِبَ عنه فقهُه، وحُفِظت أقوالُه، ودُوِّنت مسائلُه، كمذهب أبي حنيفة، النُّعْمان بن ثابت بالكوفة، ومالك بن أنس بالمدينة، والشَّافعي بمصرَ، وأحمد بن حنبل ببغداد، وإن كانت البصرة ممَّن دخلتها هذه المذاهب بعد اشتهارِها وانتشارِها على أيدي القُضَاة الذين كانوا يتولَّون قضاء البصرة، فكانوا يقضون بمذهبهم، وبه يفتون النَّاس، وربما جلسوا لتدريس الفقه، ونشره بين النَّاس، فأخذه النَّاس عنهم، وانتشرت هذه المذاهب.

ثمّ رأى أهل البصرة ـ وهذا أمرٌ طبيعيٌّ أيضاً ـ أنَّه لابد من تعلُّم العربية وتعليمها، وبخاصةٍ للذين دخلوا الإسلام من غير العرب، فأنشئوا النَّحْو وبحثوا في اللغة.

ولا يختلف اثنان في أنَّ أول نُشُوء علم النَّحْو كان بالبصرة مع اختلافهم فيمن بدأ بوضع النَّحْو، فالمشهورُ أنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه هو من وَضَعَ النَّحْو[24]، وقيل: أنَّ زياد بن أبيه[25] هو الذي أمر أبا الأسود الدُّؤَلِيّ[26] بوضع النَّحْو[27]، ونبغ به علماؤُها، وبرعوا فيه، وأصبحت تُعقدُ الحلقاتُ والدُّروسُ لتعليم النَّحْو، فَتَخَرَّج من أبنائها أعلامٌ نشروا هذا العلم في كلِّ مكانٍ، وكانوا يُشكِّلون مدرسةً مستقلةً لها منهجُها وآراؤُها، وحين انتشر النَّحْو في الكوفة، وأصبح لها هي الأخرى مدرستُها النَّحْوية، كان الخلافُ شديداً بينهما في كثيرٍ من مسائل النَّحْو، ومن تِلكُمُ الشَّخصيات البصرية في هذا العِلْم: عبد الله بن أبي إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء أحدُ القرّاء السَّبعة، وغيرهما.

ونشأ علمُ اللغة في البصرة في عَهدٍ مبكّرٍ، فقد كان سوق المِرْبَد بالبصرة مكاناً لمفاخرات الشُّعراء ومجالس الخُطَباء، فكان يلتقي فيه أهل البصرة بالأعراب الذين قدموا للبيع والشِّراء، وكان يخرج فيمن يخرج من أهل البصرة طلاب العلم كالأصمعيّ عبد الملك بن قُرَيب، والجاحظ، عمرو ابن بحر، وغيرِهما، فيأخذون اللغة مشافهةً من هؤلاء الأعرابِ.

---

(24) انظر: نزهة الأَلبَاء في طبقات الأدباء، لابن الأنباريّ، ص: 17.

(25) أبو المغيرة، الذي صار يقال له: ابن أبي سفيان، ولد على فراش عُبيد مولى ثقيف، فكان يقال له: زياد بن عُبيد، ثم استلحقه معاوية، ثُمَّ لما انقضت الدولة الأموية صار يقال له: زياد بن أبيه، وزياد بن سُميّة، وكانت أمُّهُ سُميّة جارية الحارث بن كَلَدَة، مولاة صفيّة بنت عبيد بن أسد بن علاج الثقفيّ، وكانت من البغايا بالطَّائف، كان أميراً على البصرة والكوفة، ويُضرَب به المثل في حُسْن السِّياسة وَوُفُور العقل وحسن الضَّبط لما يتولَّاه، وجزم ابن عساكرَ بأَنَّهُ أدرك النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ولم يَرَهُ، ت: 53هـ.

انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ص: 254، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، (2/ 640).

(26) هو أبو الأسود الدِّيلي ـ بكسر المهملة، وسكون التحتانية ـ، ويقال: الدُّؤَلي ـ بالضم بعدها همزة مفتوحة ـ، البصريُّ، اسمه: ظالم بن عمرو بن سفيان، ويقال: عمرو بن ظالم، وقيل: غير ذلك، ثقةٌ، فاضلٌ، مُخضرَمٌ، واضعُ علمِ النَّحُو على الصَّحيح، ت: 99هـ.

انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 619، وبُغْيَة الوُعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحَاة، للسُّيوطي، (2/ 22).

(27) انظر: نزهة الأَلبَاء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، ص: 20.

إلا أنَّ اهتمام علماء البصرة باللغة لم يقف عند هذا الحدِّ، بل شرعوا في تدوين اللغة، فقد صنّف الخليل بن أحمد الفراهيديُّ كتابه المشهور: «العَيْن»، الذي يعتبر من أقدم القواميس التي دُوِّنت فيها ألفاظ اللغة العربية، وقد رتّبها الخليل على حروف المعجم بحسب مخارجها بادئاً بحرف العَيْن، وبِهِ سُمِّيَ الكتابُ.

ولم يقف الأمر عند هذا الحدِّ، بل كان بعض المشتغلين بالحديث وروايته ممَّن تُضرَب إليهم أكبادُ الإبل، لتؤخذَ عنهم الأحاديثُ، كثيراً ما كانوا يجلسون في المسجد لرواية الشِّعْر ومذاكرته، بل ويُعرِضُون أحياناً عن رواية الحديث، وليس ذلك تفضيلاً للشِّعْر على حديث رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وإنّما وَرَعُهم كان يدفعهم أحياناً إلى عدم الإكثار من الرِّواية خوفاً من الوقوع في الخطأ.

فهذا شعبة بن الحجَّاج كان يقول: «والله لأنا في الشِّعْر أسلم منِّي في الحديث».[28]

وكان قتادة بن دِعامة مَرجعاً في الشِّعْرِ وغيرِهِ، قال أبو عُبَيدة مَعْمَر بن المُثنَّى: «ما كنّا نَفقِدُ في كلِّ يومٍ راكباً من ناحية بني أمية يُنِيخُ[29] على باب قتادة، فيسأله عن خبرٍ أو نسبٍ أو شِعْرٍ، وكان قتادةُ أجمع النَّاسِ».[30]

---

(28) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 280).

(29) مأخوذٌ من مادة: (نَوَخَ)، أَنَخْتُ البعيرَ فاستناخ، ونوَّختُهُ فتنوَّخ، وأَناخَ الإِبلَ: أَبركها فَبَرَكت.

انظر: لسان العرب، لابن منظور، (6/ 4571).

(30) وفيات الأعيان، لابن خَلِّكان، (4/ 85).

المبحث الثَّاني: حياتُهُ

المطلبُ الأوّلُ: اسمُهُ ونسبُهُ ونِسْبَتُهُ وَوِلادَتُهُ ونشأتُهُ العِلْمية:

اسمُه ونسبُه: هو أبو الخطَّاب، قتادة بن دِعامة بن عزيز بن زيد بن ربيعة بن عمرو بن كرب ابن عمرو بن الحارث بن سَدُوس.[31]

البَصْريُّ السَّدُوسيّ.[32]

مولدُهُ: وُلِد أعمى[33]، سنة (60هـ)[34]، وقال عَمْرو بن عَليٍّ الفلّاس: ولد سنة (61هـ).[35]

طبقتُهُ: ذكره خليفة بن خيّاط في الطَّبقة الرَّابعة من أهل البصرة في نسب ربيعة بن نزار[36]، وذكره ابن سعد في رأس الطَّبقة الثّالثة مِنْ طبقات البصريين[37] ..

---

(31) الطبقات، لخليفة بن خيَّاط، ص: 213.

وقيل: قتادة بن دِعامة بن قتادة بن عَزيزَ بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث. وقيل: هو قتادة بن دِعامة بن عُكابة.

انظر: التاريخ الكبير، للبُخاريّ، (7/ 185)، والأنساب، للسَّمعانيّ، (3/ 236)، وتهذيب الأسماء واللُّغات، للنَّوويّ، (2/ 57).

(32) بضمِّ الدّال المهملة والواو بين السِّينينِ المُهمَلتيَنِ أولاهما مفتوحة، هذه النِّسبة إلى جماعة قبائل، منها: سَدُوس بن شَيْبان، بَطْنٌ من بكر بن وائل، يُنسب إليه خلقٌ كثيرٌ من العلماء.

انظر: الأنساب، للسَّمعانيّ، (3/ 235)، ووفيّات الأعيان، لابن خَلّكان، (4/ 86).

(33) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 133)، ومعرفة الثقات، للعجليّ، (2/ 215)، والأنساب، للسَّمعانيّ، (3/ 236)، وتهذيب الأسماء واللّغات، للنَّووي، (2/ 57).

(34) انظر: تاريخ خليفة بن خياط، ص: 232، وتاريخ مولد العلماء ووفيّاتهم، لمحمّد الرّبعي، (1/ 171).

(35) رجال صحيح البخاري المسمّى بـ: «**الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثِّقة والسَّداد، الذين أخرج لهم البُخاريُّ في جامعه**»، لأبي نصر الكَلاباَذِي، أحمد بن محمّد، (2/ 620).

(36) انظر: الطبقات، لخليفة، ص: 213.

(37) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229).

وذكره الذَّهبيُّ في الطّبقة الرَّابعة من الحُفّاظ.[38]

واسمه مفردٌ في طبقته، فلم يُوجد في التابعين من اسمه (قتادة) غيرُه، قال الخطيب البغداديُّ: «وربّما لم يُنسَب المُحدِّث إذا كان اسمه مفرداً عن أهل طبقته؛ لحصول الأمان من دُخِول الوَهَمِ في تسميتِهِ، وذلك مثل: قتادة بن دِعامة السَّدُوسِيُّ».[39]

والدُه: دِعامةُ بنُ عَزيز، لَا يَصِحُّ لهُ صحبةٌ[40]، ولم يصح أنَّ قتادةَ روى عن أبيه[41]، وقال أبو حاتم عن رواية قتادة عن أبيه: «هذا منكرٌ مِنَ القَوْل».[42]

ومن أولاده: بانة بنت قتادة، رَوَتْ عن أبيها، روى عنها ابن أخيها قتادة بن سعيد بن قتادة؛ ذكرها ابن مَرْدُوَيْهْ في أولاد المُحدِّثينَ.[43]

نشأتُه العلميةُ: لمّا تَرَعْرَع شَرَعَ في تحصيل العلمِ، وصار من حُفّاظ أهل زمانِهِ.[44]

فلازم الحسن البصريّ مدةً طويلةً، فسمع منه الحديث والفقه والرَّأي، فعن قتادة قال: «جالستُ الحسن ثلاث عَشَرة[45] سنةً أُصلّي معه الصُّبحَ ثلاثَ سنينَ، ومثلي يلزمُ مثلَه».[46]

ولازم سعيدَ بنَ المسيّب مدةً يسيرةً فأخذ منه علماً كثيراً في الحديث والرَّأي، فعن مَعْمَر بن راشد، عن قتادة قال: «كنتُ عند ابن المسيّب ثلاثةَ أيّامٍ، فقال: ارتحل عنِّي، فقد أنزفتني».[47]

---

(38) انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 122).

(39) الجامع، للخطيب البغداديّ، (2/ 73).

(40) انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعَيم، (2/ 1019).

(41) انظر: أُسْدُ الغابة، لابن الأثير، (2/ 192)، والمغني في الضعفاء، للذّهبي، (1/ 222)، وميزان الاعتدال في نقد الرِّجال، (2/ 26)، ولسان الميزان، لابن حجر، (3/ 419)، والإصابة، له أيضاً، (2/ 399).

(42) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 440).

(43) انظر: تكملة الإكمال، لابن نُقْطَة، (1/ 215)، وتوضيح المُشتبِه، لابن ناصر الدِّين الدِّمشقيّ، (1/ 335).

(44) الأنساب، للسَّمعانيّ، (3/ 236).

(45) وفي الطّبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 279)، والثّقات، لابن حبّان، (5/ 322): (ثنتي عَشَرة سَنَة).

(46) التاريخ الكبير، للبخاري، (7/ 186).

(47) التاريخ الكبير، للبخاري، (7/ 186)، وانظر: الثقات، لابن حبان، (5/ 322)، والمراد بقوله: «فقد أنزفتني» أي: استنفذت جميع ما عندي من العلم.

وكان يَسألُ قتادةُ سعيدَ بنَ المسيّب عمّا يُختلَفُ فيه من متون الأحاديث وأسانيدها، فعن قتادة قال: قال لي سعيد بن المسيّب: «ما رأيتُ أحداً أَسْأَلَ عمّا يُختلَفُ فيه منك». قال: قلتُ: «إنَّما يَسأَلُ مَنْ يَعْقِلُ عمّا يُختَلَف فيه، فأمّا ما لا يُختَلَف فيه فَلِمَ يُسألُ عنه».[48]

ورحل قتادةُ إلى مكّةَ والكوفةَ كعادةِ غيرِهِ من المُحدِّثينَ طلباً للأسانيد العالية، قال عبدُ اللهِ بنُ الإمامِ أحمد بنِ حنبل: سألتُ أبي، أين سمع قتادة من سالم بن أبي الجَعْد؟. قال: «بالكوفةَ أو بمكّةَ»، وأنكر أن يكون سَمِعَ منه بالشَّام، وقال: «قد جاء قتادةُ إلى الكوفةَ إلى الشَّعْبيِّ».[49]

وكان بيتُه بيتَ علمٍ تُعقَدُ فيه أحياناً مجالس الحديث: فهذا أبو إسرائيل شُعَيب الجُشَميّ سَمِع مِنه شعبةُ بنُ الحجّاج في بيتِ قتادةَ.[50] وحدّث فَرْقد بن يعقوب السَّبَخيُّ ـ في بيت قتادة ـ عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير بحديثٍ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.[51]

المطلبُ الثَّاني: ثناءُ العلماءِ عليهِ، وصفاتُهُ:

تتابعت عباراتُ العلماء في الثَّناء على علم قتادة في سائر العلوم الشرعيّة؛ من تفسيرٍ، وحديثٍ، وفقهٍ، ونَسَبٍ، وشِعْرٍ، ولغةٍ، وتاريخٍ، فمن تِلْكُم العبارات التي تفوّهت بها أَلْسِنَةُ العلماء بالثَّناء الجميل على هذا الإمام الجليل:

قال مَعْمر بن راشد: قيل للزُّهريّ مكحولٌ [الشَّاميُّ] أعلمُ أم قتادة؟. فقال: «سبحانَ الله، بل قتادةُ، وما كان عند مكحولٍ إلا شيءٌ يسيرٌ».[52]

وقال مطر بن طَهْمان الورّاق: «ما زال قتادةُ مُتعلِّماً حتى مات».[53]

---

(48) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 219).

(49) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، (3/ 262).

(50) المصدر السَّابق، (1/ 473).

(51) المصدر السَّابق، (3/ 267).

(52) التاريخ الكبير، للبخاري، (7/ 186)، وانظر: الطّبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 278)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (60/ 219).

(53) صفة الصفوة، لابن الجوزيّ، (3/ 259).

وقال سفيان بن سعيد الثَّوريُّ: «وكان في الدُّنيا مثل قتادة!».[54]

وقال أحمد بن حَنْبل: «إنَّ قتادَة جلس مجلس الحَسَن [بن أبي الحسن البصريّ]».[55]

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ: سمعت أحمد بن حنبل وذَكَرَ قتادة، فأطنب في ذِكْرِه، فجعل يَنشُرُ مِنْ علمه وفقهِه ومعرفتِه بالاختلاف والتّفسيرِ وغيرِ ذلك، وجعل يقول: «عالمٌ بتفسير القرآن، وباختلاف العلماء، ووصفه بالحفظ والفقه». وقال: «قلَّما تَجِدُ من يَتقدَّمُه، أما المِثْلُ فَلَعَلَّ».[56]

وقال ابن حِبّان: «وكان من علماءِ النَّاسِ بالقرآن والفقه، وكان من حُفَّاظ أهل زمانِه».[57]

وقال السَّمْعانيُّ: «وكان من علماء النّاسِ بالقُرآن والفقه».[58]

وقال النَّوويُّ: «وأجمعوا على جلالتِه، وتوثيقِه، وحفظِه، وإتقانِه، وفضلِه».[59]

وقال الذَّهبيُّ: «كان رأساً في العربية واللُّغة وأيام العرب والنَّسَبِ، قال أبو عمرو بن العلاء: "كان قتادةُ من أنسب النَّاس"».[60]

وقال ابن ناصر الدِّين الدِّمشقيُّ: «مُفَسِّرُ الكتاب... آيةً في الحفظِ، إماماً في النَّسَب، رأساً في العربيةِ واللُّغة وأيام العرب».[61]

وقال ابن العِمَاد الحنبليُّ: «عالم أهل البصرة».[62]

وقتادةُ من الحُفّاظ الذين دار عليهِم الإسنادُ، فعن عبد الرَّحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: «انتهى الإسناد إلى ستةِ نَفَرٍ أدركهم مَعْمَر، وكتب عنهم، لا أعلم اجتمع لأحدٍ غيرِ مَعْمَر: من

---

(54) تهذيب الأسماء، للنَّوويّ، (2/ 57).

(55) تاريخ أبي زُرْعة الدِّمشقيّ، ص: 211، مسألة (1135).

(56) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134).

(57) الثقات، لابن حبان، (5/ 322)، ورجال مسلم، لابن مَنجُويَه، (2/ 150).

(58) الأنساب، للسَّمعانيّ، (3/ 236).

(59) تهذيب الأسماء، للنَّوويّ، (2/ 57).

(60) تذكرة الحفاظ، للذّهبيّ، (1/ 123).

(61) التّبيان لبديعة البَيَان، لابن ناصر الدِّين الدِّمشقيّ، (1/ 190).

(62) شَذَرات الذَّهَب، لابن العماد، (2/ 80).

أهل الحجازِ: الزُّهريُّ، وعمرو بن دينار، ومن أهل الكوفة: أبو إسحاق [السَّبيعيُّ]، والأعمش [سليمان بن مِهْران]، ومن البصرة: قتادة، ومن اليمامة: يحيى بن أبى كثير...».[63]

بل أثنى هو على نفسِه بالحفظ، فعن سعيد بن بَشِير، عن قتادة أنّه قال: «ما بقى على ظهرها إلا اثنانِ؛ الزُّهريُّ وآخر». فظنّنا أنَّه يعني نفسَه.[64]

وإنَّ من جميل ما كان يتصفُ به قتادةُ تعظيمَه لحديث الرَّسول صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فعن مَعْمَر، عن قتادة قال: «كان يُستَحبُّ ألا تُقْرأ الأحاديثَ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلا على وُضُوءٍ».[65]

وكان مجتهداً في تلاوة القرآن حريصاً على خَتْمِهِ، فعن سَلَّام بن أبي مُطِيع، عن قتادة: أنّه كان يَختمُ القرآن في كلِّ سبع ليالٍ مرّةً، فإذا جاء العَشْرُ خَتَمَ في كلِّ ليلةٍ مرّةً.[66]

وكان حريصاً على الخيرِ لنفسه مُمْتثِلاً حديثَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عاملاً به، فعن سعيد ابن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن النَّضْر بن أنس، عن بَشِير بن نَهِيك، عن أبي هُرَيرة، أنَّ رسولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**إنّي لأَعرِفُ نَاساً ما هُمْ بُشهَدَاءَ ولا أنبياءَ، فإنَّ الشُّهداءَ والأنبياءَ ليَغبِطُونَهُم بمِنانٍ لهُم**». قيل: من هم يا رسولَ الله؟. قال: «**قَومٌ تحابُّوا برَوْحِ الله تبارك وتَعَالى، على غيرِ مالٍ تعاطَوْهُ، ولا نَسَبٌ قَرِيبٌ تَواصَلُوا، والذِّي نَفْسِي بيدِهِ ما يَحزنُونَ إذا حَزَنُوا، ولا يَفرَحُونَ إذا فَرِحوا، وإنَّهُم لنُورٌ على نُورٍ**».[67]

---

(63) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 257).

(64) المصدر السّابق، (8/ 73).

(65) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 345).

(66) صفة الصفوة، لابن الجوزيّ، (3/ 259)، وانظر: السير، للذّهبيّ، (5/ 276).

(67) أخرجه من هذا الطريق: العُقَيْليُّ، الضعفاء، (3/ 910)، ح(1308)، وقال عَقِبَهُ عنه وعن حديثٍ قبلَه: "وكلا الحديثينَ يُرويان من غيرِ هذا الوجهِ بإسنادٍ صالحٍ".

فالحديث أخرجه النَّسائيُّ، السنن الكبرى، (6/ 362)، ح(11236)، وابن أبي الدُّنيا، الإخوان، (ص: 45)، ح(5)، والبيهقيّ، شعب الإيمان، (6/ 485)، ح(8584)، من طُرُقٍ ثلاثة عن ابن فُضَيلٍ، عن أبيه فُضَيل بن غَزْوان، عن عُمارة ابن القَعْقَاع، عن أبي زُرعةَ، عن أبي هريرةَ بنحوه مرفوعاً. وأخرجه أبو داود، السنن، (2/ 310)، ح(3527) =

قال: فكان قتادةُ إذا حدَّثَ بهذا الحديثِ قال: «اللهُمَّ اجعلنا منهُم يا بارُّ يا رحيمُ».[68]

وكان جريئاً، فعن وهب بن سَلَمَة قال: قَدِمَ حسامُ بنُ مِصَكّ من مكّةَ فأهدى إلى قتادةَ نَعْلاً، فردّها، ثُمَّ قال: «إنّك تَعْرِفُ سُخْفَ الرَّجلِ في سُخفِ هديّتِهِ».[69]

وكان له خاتمٌ يَلبَسُهُ في يسارِهِ، فعن قُرَّةَ بنِ خالد قال: «رأيت خاتم قتادة في يسارِهِ».[70]

المطلبُ الثّالثُ: العلومُ التي بَرَزَ فيها:

برز الإمامُ قتادةُ في العديد من العلوم، التي تدلُّ على تَبَحُّرِهِ في شتى العلوم الشرعيّة، وعلى إمامتِهِ، سيذكر الباحثُ بعضها على وجه الاختصار مُدَلِّلاً على إمامته في العِلْمِ بأقوال العلماء، وممثلاً بأقوالٍ له في العِلْمِ المقصودِ، وكان من أهمّها:

1. علم القراءات والتفسير:

ذكره أحمد الأدنروي في كتابه طبقات المُفسِّرينَ.[71] ولقتادة كتابٌ في التفسير[72]، وله كتاب «النَّاسخ والمنسوخ»، في القرآن الكريم.[73]

= وابن أبي حاتم، التفسير، (6/ 1963)، والبيهقي، شعب الإيمان، 6/ 486)، ح(8585)، من طريق عُمارةَ بنِ القَعْقَاع، عن أبي زُرعة بن عَمْرو، عن عمرِ بن الخطّابِ بنحوه مرفوعاً.

قال البيهقيُّ عَقِب حديث أبي هُريرةَ: «و هو وَهَمٌ، و المحفوظُ عَنْ أبي زُرعة، عن عُمرَ بنِ الخطّاب، و أبو زُرعةَ، عن عُمَر مُرسلاً».

(68) الضعفاء، للعُقَيليّ، (910).

(69) انظر: الثقات، لابن حبان، (7/ 558)، والكامل، لابن عدي، (2/ 433).

(70) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230).

ولعل قُرَّةَ يشير بهذا إلى مذهب قتادة في الخَاتم، أَيُلْبسُ باليمين أم باليسار؟، وقتادة يذهب إلى القول بلُبْسِهِ في اليسار، امتثالاً لسُنَّة النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، كما ورد في أحاديث عدَّة، انظرها كتاب: «**الجامع في الخَاتَم**» للبيهقيّ.

(71) طبقات المُفسِّرينَ، للأدنرويّ، ص: 14.

(72) انظر: التحبير في المعجم الكبير، للسَّمعانيّ، (1/ 555).

(73) طبع بتحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت.

وله رواية في بيان السُّور المكيّة والمدنيّة.[74]

قال مَعْمَرٌ: سمعت قتادة يقول: «ما في القرآن آيةٌ إلا قد سمعتُ فيها بشيءٍ».[75]

وقال قتادة: «لا تسألوا العبدَ [يعني: نفسَهُ] إلاَّ عن القُرآن».[76]

وأثنى غيرُ واحدٍ من العلماء على تفسيره، فعن أبي داود قال: سمعت أحمد ـ يعني: ابن حنبل ـ، قيل له: تفسير قتادة؟. قال: «إن كتبته عن يزيد بن زُرَيع، عن سعيدِ، يعني: ابن أبي عَرُوبة، فلا تبالي أن لا تكتبه عن أحدٍ».[77]

وذلك لأن سعيدَ بنَ أبي عروبة كان يحفظ التّفسير عن قتادة، قال أحمد بن حنبل: «كان سعيد ابن أبي عَرُوبة يحفظ التفسير عن قتادة».[78]

وذهب يحيى بن معين لِيسْمَعَ التفسيرَ من تلاميذِ قتادةَ.[79]

إلا أنَّه قد وَرَدَ عن الإمام أحمدَ ومالكٍ ما يفيد التَّقليلَ من تفسير قتادة، قال أحمد بن حنبل: حدثنا إسماعيل بنُ إبراهيم بنِ عُلَيَّةَ، قال: «كان أصحابُنا يَكرهُون تفسير قتادة».[80]

وقال مالك: «نِعْمَ الرَّجلُ كان معمرُ، لولا روايتُهُ التفسيرَ عن قتادة».[81]

---

(74) رواها المحاسبيّ، في كتابه «فهم القرآن، وحقيقة معناه» ص: 395، وابن الأنباريّ، في كتابه «الردّ على من خالف مصحف عثمان»، نقلها عنه القرطبيُّ، في تفسيره: «الجامع لأحكام القرآن، والمُبيّن لما تضمَّنه من السُّنَّةِ وآي القُرآن»، (1/ 100)، تحقيق: عبد الله التركي.

(75) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134).

(76) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 12).

(77) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، ص: 347.

(78) المصدر السابق، ص: 336.

(79) انظر: الكامل، لابن عدي، (2/ 329).

(80) العلل، لأحمد، (1/ 488)، (2/ 540).

(81) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 820).

قال الباحث: لعلَّ هذا التَّقليلَ راجعٌ إلى ما عُرِفَ من اتّهامه بالقول بالقَدَرِ كما سيأتي بيانُه[82]، لذا انحطّت رتبةُ تفسيره[83]، خاصةً وأنَّه قد اشُتهِرَ عن الإمام مالكٍ رأيُه في المَنع من الرَّوايةِ عن أهل البدعِ مُطلقاً، أو لأخذه التّفسير عن محمّد بن السَّائب الكَلْبيِّ[84] دون أن يَنسِبَه إليه، بل نسبه لنفسِهِ.[85]

وقَدَّمَ يحيى بنُ معينٍ تفسيرَ مجاهدِ بن جَبْر على تفسير قتادة، لسلامةِ مجاهد من بدعة الكلام في القَدَرِ، بخلاف قتادة فإنّه خاض فيها، قال ابن معينٍ: «ومجاهدُ أحبُّ إليَّ من قتادة».[86]

ومن أمثلة تفسيرِهِ[87] التي تدلُّ على سلامَةِ معتقدِهِ إجمالاً: قولُه بعد قراءتِه لقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ جَاءوا مِن بَعْدِهِمْ**﴾[الحشر: 10] قال: «إنّما أُمِرُوا أن يستغفروا لأصحاب النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولم يُؤمروا بِسَبِّهم».[88]

---

(82) ص: 36.

(83) ثُمَّ وجدتُ شيخ الإسلام ابن تيمية وجّه كلام مالك بما ذكرتُ، حيث قال: «وهذا الذي قاله قتادة قد يُظنُّ فيه أنَّه من قول القَدَريّة، وأنَّه لسبب مثل هذا اتُّهِم قتادة بالقَدَرِ، حتى قيل إنَّ مالكاً كره لمعمر أن يرويَ عنه التفسير لكونه اتُّهِم بالقَدَر».
مجموع الفتاوى، (16/ 141).

(84) أبو النَّضرِ، العلاَّمةُ، الأخبارِيُّ، المفسِّرُ، رأساً في الأنسابِ، إلا أنَّهُ شيعيٌّ، متروكُ الحديثِ، تُكلِّم في تفسيرِهِ، ت: 146هـ.
انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (1/ 101)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 270)، والسير، للذهبي، (6/ 249).

(85) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (3/ 321).

(86) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريُّ، (4/ 300).

(87) هناك عدّةُ رسائل علمية تناولت تفسير قتادة بالجمع والدِّراسة، منها: «**قتادة السَّدوسيُّ وتفسيره: من أوّل سوره الفاتحة إلى نهاية سوره النَّحل**»، لعمر يوسف محمّد كمال، ماجستير. و «**تفسير قتادة: جمعٌ وتحقيقٌ ودراسة، من أوّل الفاتحة إلى آخر التّوبة**»، لعبد الله أبو السُّعود بدر، ماجستير. و «**الإمام قتادة بن دِعامة السَّدوسيُّ: أقوالُه ومرويّاتُه في التفسير: من أوّل سوره الإسراء إلى نهاية سوره فاطر: جمعاً ودراسةً**»، لعزيز الرَّحمن عبد الأحد، ماجستير. و «**الإمام قتادة بن دِعامة السَّدوسيُّ: أقوالُه ومرويّاتُه في التفسير: من أوّل سوره يس إلى نهاية المصحف: جمعاً ودراسةً**»، لمحمّد خالد عبد الهادي، ماجستير.

(88) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جريرٍ الطّبريِّ، (22/ 532).

أما علمُهُ بالقراءات[89]: فقد قال محمّد بنُ محمّد بنِ الجَزَريِّ عنه: «المُفسِّرُ، أحدُ الأَئمّةِ في حُرُوفِ القرآن، وله اختيارٌ رُوِّينَاه من كتاب الكامل[90] وغيرِهِ، روى القراءة عن أبي العالية وأنس بن مالك».[91]

2. **علم الحديث:**

تقدّم أنَّ قتادةَ من المكثرين في رواية الحديث، فقد كان رحمه الله إماماً حافظاً، مكثراً من رواية حديث رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وسيأتي بيانُ ثناء العلماء عليه في حفظه[92]، وأنَّه كان آيةً في الحفظ، بل هو أعلم من كان بالسُّنَّةِ بعدَ الزُّهريِّ، كما حكاه عن نفسه تَلمِيحاً لا تصريحاً، حيث قال: «ما بقي أحدٌ أعلم بالسُّنَّةِ مِنَ الزُّهْرِيِّ ورجلٍ آخر». يعني: نفسَهُ.[93]

وسيذكرُ الباحثُ هنا بعضاً من آرائه في علم الحديث وأقوالِهِ في الرُّواةِ جرحاً وتعديلاً ونَقْدَاً، فمن ذلك:

ما ورد من ذمّه الشّديد لتَلْقِين الحديثِ، حتى أَوصَلَهُ إلى مرتبةِ الكَذِبِ، قال قتادةُ: «إذا سرّك أن يَكْذبَ صاحبُك فلَقِّنْهُ».[94]

---

(89) هناك دراسة علمية تناولت قراءة قتادة بالتحليل اللُّغويِّ، هي: «**قراءة قتادة: دراسة لُغَويّه نَحْوية**»، لعثمان رحمن حميد الأركنيّ، ماجستير.

(90) هو كتاب: «الكامل في القراءات العَشْر والأربعين الزَّائدة»، لأبي القاسم الهُذَليِّ، جمع فيه: خمسين قراءةً عن الأئمّة من ألف وأربعمائة وتسعةٍ وخمسين روايةً وطريقاً.

انظر: كشف الظُّنون، لحاجي خليفة، (2/ 1317).

(91) غاية النِّهاية في طبقات القُرَّاء، لابن الجَزَريِّ، (2/ 24).

(92) ص: 28.

(93) المعرفة والتاريخ، للفسوي، (1/ 640).

(94) الكامل، لابن عدي، (1/ 31)، وذَكَرَهُ أيضاً من قولِ أبي الأسودِ الدُّؤَلي، وأخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (2/ 38) بلفظ: «إذا أردت أن تُغلِّطَ صاحبَكَ فلقِّنْهُ».

والتلقين هو: أن يُلقَّن الشَّيءَ فيُحدِّثُ به من غير أن يعلم أنَّه من حديثِهِ.

تنقيحُ الأنظار، لابن الوزير، المطبوع مع كتاب توضيح الأفكار، للصَّنعاني، (2/ 155).

وكان رحمه الله تعالى لا يرى إعادة الحديث مرَّتين، وذمَّ فاعلَ ذلك، فعن قتادة قال: «في الحكمة لا يُعادُ الحديثُ مرّتينِ».[95]

وعنه قال: «ما قلتُ لِرَجُلٍ قطُّ أَعِدْ عليَّ». وكان يقول: «إذا أُعِيدَ الحديثُ في مجلسٍ ذهبَ نورُهُ».[96] وذلك في مقام الرِّواية والإسماع، لا في مقام الشرح والتفهيمِ، فقد يتطلَّبُ الأمرُ إعادةَ الحديث عدّة مرَّاتٍ ليُفقَهُ عن المتكلم مرادُهُ.

وكان رحمه الله يرى العرض على المُحدِّث بمنزلة السماع منه، قال الحاكم: «النَّوع الثاني والخمسون... هذا النَّوعُ من هذه العلوم معرفةُ من رَخَّصَ في العرض على العالم ورآه سماعاً، ومن رأى الكتابة بالإجازة من بلدٍ إلى بلدٍ إخباراً، ومن أنكر ذلك، ورأى شَرْحَ الحالِ فيه عند الرِّوايةِ، وبيانُ العَرْض: أن يكونَ الرَّاوي حافظاً مُتقِناً، فيُقَدِّم المستفيدُ إليه جُزءاً مِنْ حديثِهِ أو أكثر من ذلك، فَيُناوِلُهُ، فيتأمّل الرّاوي حديثَه، فإذا أخبرَه وعَرَف أنّه من حديثِهِ، قال للمستفيدِ: قد وَقفتُ على ما ناولتَنِيه وعرفتُ الأحاديثَ كلَّها، وهذه رواياتي عن شُيوخي، فحَدِّث بها عنّي، فقال جماعةٌ من أئمّةِ الحديثِ أنّه سماعٌ... ومن أهل البصرة:... قتادة بن دِعَامة».[97]

ومن كلامه في نقد الرُّواة: تكذيبه لأبي داود نُفَيع بن الحارث[98] مُعتَمِداً في ذلك على معرفته التامّة بأحوال الرُّواةِ: قال همّامُ بن يحيى: قَدِمَ علينا أبو داود نُفَيع بن الحارث الذي روى إسماعيل بن

---

(95) الثقات، لابن حبان، (8/ 338).

(96) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229)، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/ 186)، والعلل، لأحمد، (1/ 173).

(97) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص: 340.

(98) الأَعْمَى، الهَمْدَانيُّ، قاصٌّ، منكرُ الحديثِ، ضعيفٌ، وهو من جملة الغالين في التَّشَيُّع بالكوفة.

انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (8/ 114)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 489)، والكامل، لابن عدي، (7/ 60).

أبى خالد عنه، قال: فجعل يقول: حدَّثنا البراءُ بن عازب، وحدَّثنا زيد بن أَرْقم. فأتينا قتادةَ فحدّثناهُ عنه، فقال: «كذّابٌ، إنّما كان هذا سائلاً يتكّفَفُ النَّاس قبل طاعونِ الجارفِ[99]».[100]

واعتمد الإمامانِ البخاريُّ وأبو داودَ كلام قتادة هذا في أبي داود نُفَيع، ممّا يدلُّ على عُلُوّ شأن قتادة في هذا العِلْمِ، فقالا: «كان قتادةُ يرميه بالكَذِبِ».[101]

قال قتادة: «ما رأيتُ أعلم من سعيدِ بنِ المسيّب، ولا أجدر أن يُتْبعَ فلانٌ عَنْ فلانٍ». يعني: يُسنِدَ كلَّ حديثٍ.[102]

3. عِلْم التاريخ والسِّيَر:

وردت أثارٌ كثيرةٌ تدلُّ على علمه بسيرة النبَّيّ صلّى اللهُ عليه وسلَّم وبالتَّاريخ، فمن ذلك:

قال قتادة بن دِعَامة: قلت لسعيد بن المسيّب، كم كانوا يوم الحديبية؟. قال: «ألفٌ وخمسُ مائة». قال: قلت: إنّ جابرَ بنَ عبد الله يقول: «كانوا ألفاً وأربع مائة». قال: «أَوْهَمَ جابرٌ؛ هو الذي حدّثني أنَّهم كانوا ألفاً وخمسَ مائة».[103]

---

(99) كان هذا الطَّاعون سنة (69 هـ)، وقيل: (70هـ)، وقيل: (87هـ) بالبصرة، كان ثلاثة أيّامٍ، مات في كلِّ يومٍ نحو من سبعين ألفاً، وروى خليفة بن خيّاط، عن أبي اليَقظان عامر بن حفص المُلقَّب بـ: سحيم، قال: «مات لأنسِ بنِ مالكٍ في الجارف سبعون ابناً، وسُمِّي جارفاً لأنّهُ كان ذَرِيعاً جَرَفَ النّاس كجَرْفِ السَّيْلِ».

واستدل قتادة رحمه الله على كذب أبي داود الأعمى في زعمه أنَّه سمع من البراء بن عازب وزيد بن أرقم بطاعون الجارف، وذلك لأنَّ البراء تُوفِّي عام (72) هـ بالكوفة، وتُوفِّي زيد بن أرقم عام (66 أو 68) هـ، وكان أبو داود الأعمى حينئذٍ بالبصرة يسألُ النّاس الحاجات، فكيف سمع منهم؟!.

انظر: التاريخ، لخليفة بن خياط، ص: 265، والطّبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 145)، والعِبَر في خبر من غَبَر، للذّهبيّ، (1/ 56).

(100) انظر: المعرفة والتاريخ، للفسوي، (1/ 233)، (2/ 35، 77، 776)، والضعفاء، للعقيلي، (4/ 1431)، والكامل، لابن عدي، (7/ 60).

(101) الضعفاء، للعقيلي، (3/ 880)، **وانظر أمثلةً أخرى لأقواله في الرِّجال**: المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 88، 99)، والعلل، لأحمد، (2/ 513)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 397).

(102) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 60).

(103) الصّحيح، لابن حبّان، (11/ 230)، ح(4874)، وإسنادُه صحيحٌ.

وقال: «كانت جَلُولاء[104] سنة سبع عَشَرة، ويوم جَلُولاء عُرِفَ أهل مكة».[105]

وقال: «ولي أبو بكرٍ سنتين وستة أشهر، وولي عمر عَشَر سنين وستة أشهر وثمانية عَشَر يوماً، وولي عثمان ثنتي عَشَرة سنةً غير اثنتي عَشَر يوماً، وكانت الفتنة [بين عليٍّ ومعاويةَ] خمس سنين، وولي معاوية عشرين سنةً، وولى يزيد بن معاوية ثلاث سنين وأشهرٍ، وكانت فتنه ابنِ الزُّبير ثمان سنين، وولى عبد الملك بن مروان أربعة عَشَر سنةً، وولى الوليد [بن عبد الملك] تسع سنين».[106]

وقال: «أخرهم موتاً بالكوفة ابن أبي أوفى، وبالمدينة جابر، وبالبصرة أنس».[107]

ورجّحَ ابنُ حِبّان قول قتادة في وفاة الصَّحابيّ نَضْلةَ بن عبيد بنِ الحارث، أبو بَرْزَة الأَسْلَميُّ، فقال: «مات في إمارة يزيد بن معاوية بعد الحَرَّة، في المَفازة بين سِجِسْتَانِ[108] وهَرَاةُ[109]، كذلك قاله حمّادُ بن سلمة، عن قتادة، وقد قيل: إنّه بَقِيَ إلى ولاية عبد الملك بن مروان... والذي رواه قتادةُ أشبه».[110]

---

(104) هي مدينةٌ في طريق خُرَاسان، وهو نهرٌ عظيم يمتَدُّ إلى بَعقُوبا، وبها كانت الوقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة (16 أو 17 أو 18 هـ)، في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فاستباحهم المسلمونَ، فسمِّيت جَلُولاء الوقيعة لِمَا أَوْقع بِهِمُ المسلمون، وقيل: قُتِل من الفرس فيها مائة ألف، وغنم فيها المسلمون الثّروات العظيمة.

معجمُ البُلدان، لياقوت الحموي، (5/ 396)، وانظر: التاريخ، لخليفة بن خياط، ص: 136، وتاريخ الأمم والملوك، للطبري، (2/ 468).

(105) التاريخ الأوسط، للبخاريّ، (1/ 74).

(106) المصدر السّابق، (1/ 118).

(107) المصدر السّابق، (1/ 212).

(108) ناحيةٌ كبيرةٌ، وولاية واسعةٌ، وبينها وبين هَرَاة عَشَرة أيّام، ثمانون فرسخاً، وهي جنوبي هَرَاة، وأرضُها كلُّها رَمْلَةٌ سَبِخَة مالحة تسوخ فيها الأقدامُ، والرِّياح فيها لا تَسْكُنُ أبداً.

انظر: معجمُ البُلدان، لياقوت الحموي، (3/ 190).

(109) مدينةٌ عظيمةٌ مشهورةٌ من أُمّهات مُدُن خُرَاسان، فيها بساتين كثيرةٌ، ومياهُ غزيرةٌ، وخيراتٌ كثيرةٌ، مَحْشُوّةٌ بالعلماء، ومملوءةٌ بأهل الفضل والثَّراءِ.

معجمُ البُلدان، لياقوت الحَمَوي، (5/ 396).

(110) الثقات، لابن حبان، (3/ 420).

وقال قتادة: «دخل الكوفة من أصحاب النّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ألفٌ وخمسونَ، منهم ثلاثون بدريُّون».[111]

وقال أيضاً: «آخرُ مالٍ أُتِيَ بِهِ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ثمانمائة ألفِ درهمٍ مِنَ البحرينِ، فما قام مِنْ مجلسِهِ حتَّى أمضاهُ، ولم يكن للنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم بيتُ مالٍ، ولا أبي بكرٍ، وأوَّلُ مَنِ اتَّخَذَ بيت مالٍ عُمَرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه».[112]

4. عِلْم الفقهِ:

عدّهُ اليَعْقُوبيُّ من جملة الفقهاء الذين كانوا في عهد هشام بنِ عبد الملك بنِ مروانَ[113]، وذَكَرَهُ أبو إسحاق الشِّيرازيُّ في كتابه «طبقات الفقهاء».[114]

وقد تتابعت كلمات العلماءِ في الثَّناءِ على فقهِهِ وأنَّه بلغ فيه المرتبة العالية:

قال أبو مَسلَمَة سعيد بن يزيد: «سمعتُ أبا قِلَابة [عبد الله بنَ زيد الجَرْميَّ] وسأله رجلٌ عن شيءٍ، فلم يقل فيه شيئاً. فقال: مَنْ أَسْأَل؟. أَسْأَلُ فلاناً؟. قال: لا. قال: أَسْأَلُ فلاناً؟. قال: لا. قال: أَسْأَلُ قتادةَ؟. قال: نعم، سَلْ قتادة».[115]

قال معمر: «لم أَرَ من هؤلاء أفقه مِنَ الزُّهريِّ وحمّادٍ [بن زيد] وقتادةَ».[116]

وقال عليُّ بن المَدِينيّ: «الذِّين أفتَوا: الحَكَمُ [بن عُتَيبة]، وحمّادُ [بن أبي سُلَيمان]، وقتادةُ في [هكذا] الزُّهْرِيِّ أفقههم عندي».[117]

---

(111) الإرشاد، لأبي يعلى الخليليّ، (2/ 533).

(112) تاريخ المدينة المنورة، لابن شَبّه، (3/ 857).

(113) تاريخ أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، المعروف بـ: اليعقوبي، ص: 396.

(114) ص: 89.

(115) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 133).

(116) المصدر السابق، (7/ 134).

(117) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 148).

وقال سعيد بن إيّاس الجُرَيريُّ: «أصبح فقهاء البصرة عُمياناً ثلاثةً: قتادة، وعليُّ بنُ زيد [بن جُدْعان]، والأشعث الحُدَّانيّ».[118]

إلا أنَّ الإمام أحمد كان يُقدِّم رأي الزُّهريِّ على قتادةَ، ولعلَّ ذلك لسلامة معتقد الزُّهريِّ بخلاف قتادة، فإنَّه كان يقول بالقَدَر كما سيأتي بيانه[119]، فحطَّ ذلك من رتبته عند الإمام أحمد، قيل لأحمد بن حنبل: إذا اجتمع رأيُّ الزُّهْرِيّ وقتادةَ، أيُّهما أحبُّ إليك؟. قَال: «رأيُّ الزُّهْرِيّ أعجبُ إليَّ».[120]

وهذا هشامُ بن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ كتب فقه قتادةَ ورأيه؛ قال عليُّ بنُ المَدِينيُّ: «قَدِمَ معاذُ ابن هشام فأخرج كتاب أبيه، فإذا هو عن قتادة من رَأْيِه».[121]

وكان رحمه الله لا يفتي برأيه، بل يفتي بما دلَّ عليه القرآنُ وسُنَّةُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فعن أبي هلالٍ محمّد بن سُلَيم قال: «سألتُ قتادة عن مسألةٍ. فقال: لا أدري. فقلت: قُلْ برأيكَ. قال: ما قلتُ برأيّ منذُ أربعينَ سنةً، فقلتُ: ابنُ كم هو يومئذٍ؟. قال: ابنُ خمسينَ سنةً».[122]

وكان يحثُّ على معرفة اختلافِ العلماء، وأنَّ الفقيه لا يكون فقيهاً حتى يعلم الاختلافَ، قالَ قتادةُ: «من لم يَعرِف الاختلافَ لم يَشُم أنفُهُ الفقهَ».[123]

قَال قتادةُ: «كان أعلمُ التّابعين أربعةً: عطاءُ بنُ أبي رَبَاح أعلمهم بالمناسك، وكان عكرمةُ مولى ابنُ عبّاسٍ أعلمهم بسيرة النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وكان سَعِيدُ بنُ جُبَير أعلمُهم بتفسير القرآن، وكان الحَسَنُ بنُ أبي الحسن أعلمَهُم بالحلالِ والحرامِ».[124]

---

(118) الكامل، لابن عدي، (5/ 197).

(119) ص: 36.

(120) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 165).

(121) المصدر السَّابق، (2/ 146).

(122) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229). وانظر: العلل، لأحمد، (3/ 325، 328، 233)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 280)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134)، والثقات، لابن حبان، (8/ 93).

وانظر أمثلةً من آرائه الفقهيّة: العلل ومعرفة الرجال، (3/ 323، 343)، والمعرفة والتاريخ، (2/ 141، 145)، والثقات، لابن حبان، (6/ 486).

(123) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، (2/ 46).

(124) المعرفة والتاريخ، للفسوي، (2/ 16).

ــ وقال: «ما رأيتُ أحداً قطُّ أعلم بالحلال والحرام من سعيد بن المسيّب».[125]

5. علم اللُّغة العربية والأنساب:

قال محمّدُ بن سلّامٍ الجُمَحِيُّ: «وكان قتادة بنُ دِعامة السَّدُوسيُّ من رُواة الفقه، عالماً بالعرب، وبأنسابها، ولم يأتنا عن أحدٍ من رُواة الفقه من عِلْمِ العرب أصحَّ من شيءٍ أتانا عن قتادةَ».[126]

وكان قتادة رحمه الله مرجعاً في أيَّام العرب وأنسابها وأشعارها، يُرجعُ إليه عند الاختلاف، قال عامر بنِ عبدِ الملك الجَحْدريّ النَّسّابة: «كان الرَّجلان من بني مروان يختلفان في الشِّعْر، فيُرسِلانِ راكباً فيُنيخُ ببابه، يعني: قتادةَ بن دِعامة، فيسألُه عنه ثم يَشْخَصُ».[127]

وقال أبو عبيدةُ مَعْمرُ بنُ المُثنَّى: »ما كُنّا نَفقِدُ في كلِّ يومٍ راكباً من ناحيةِ بني أميّة يَنِيخُ على باب قتادة، فيسأله عن خبرٍ أو نَسَبٍ أو شِعْرٍ، وكان قتادةُ أجمعَ النَّاسِ».[128]

وكان رحمه الله لا يَلْحَنُ في الحديث لِتَمَكُّنِهِ من اللُّغة العربية، فإن وُجِدَ لَحْنٌ في الحديث فهو ممّن دونه، فعن عفّان بنِ مسلم الصفَّار قال: قال لنا همّامُ بن يحيى: «أعربوا الحديثَ؛ فإنَّ قتادةَ لم يكن يَلحَن». وقال: «إذا رأيتُم في حديثي لَحْنًا فقَوِّمُوه».[129]

وعن سعيد بن أبى عَرُوبة: أن أيّوب السَّختياني كان عند قتادة فَلَحَنَ، فقال: «استَغفِرُ اللهَ».[130]

وكان ينشد الشِّعْرِ بعد روايته للحديث، قال سعيد بن أبي عَرُوبة: «كان قتادةُ ربَّما حدَّثني بالحديث، فيُنشِدُ بعدَه بيتَ شعرٍ أو بيتين».[131]

قال أبو عمرو بن العلاء: «كان قتادةُ من أنسب النَّاس».[132]

---

(125) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 60).

(126) طبقات فحول الشُّعراء، لابن سلّام الجُمَحِيُّ، (1/ 61 – 62).

(127) المصدر السّابق، (1/ 61 – 62).

(128) وفيات الأعيان، لابن خَلِّكان، (4/ 85).

(129) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230)، وانظر: الكامل، لابن عدي، (7/ 130).

(130) الثقات، لابن حبان، (9/ 23).

(131) العلل ومعرفة الرِّجال، لأحمد، (3/ 308).

(132) تذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 93).

وأَخَذَ هذا العلمَ عنه عددٌ من النَّسابيِّن، منهم عامرُ بنُ عبدِ الملك، فعن أبي عَوَانة الوضّاح بن عبد الله اليَشْكُريّ قال: «شَهِدتُ عامرَ بنَ عبد الملك يسأل قتادةَ عن أيّام العرب وأنسابِها وأحاديثِها، فاستَحسَنتُه. فعدتُ إليه فجعلتُ أسأله عن ذلكَ، فقال: مَالَكَ ولهذا، دَعْ هذا العلم لعامرٍ، وعُدْ إلى شأنكَ».[133]

وكان يزيد بنُ طَهْمَان أبو المُعتمر الشَّيبانيُّ كثيرَ الحديثِ عن العرب، وكان يقولُ: «أخذتُهُ عن قتادةَ».[134]

وكان أبو بكرٍ الهُذَلِيُّ سَلْمَى بن عبد الله يَرْوي علم الأنساب عن قتادة.[135]

المطلبُ الرَّابع: أقوالُ النُّقادِ في قتادة جَرحاً وتعديلاً:

أثنى على عِلْم قتادة الحسن البصريُّ[136]، وسفيان الثوريّ.[137]

ووثَّقَهُ: شعبة[138]، وابنُ سعدٍ[139]، ويحيى بنُ معين[140]، وأحمدُ بن حنبل، وقال: «كان يَقُصُّ».[141] والعِجْلِيُّ.[142]

---

(133) طبقات فحول الشعراء، لابن سلّام، (1/ 61 – 62).

(134) المصدر السابق، (1/ 63).

(135) المصدر السّابق، (1/ 63).

(136) انظر: الكامل، لابن عدي، (5/ 106).

(137) انظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، (3/ 243)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134).

(138) انظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَوي، (2/ 20 – 21)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 231).

(139) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229).

(140) انظر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرِّجال، رواية أبي خالد الدَّقّاق، ص: 46، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 135).

(141) انظر: الكامل، لابن عدي، (2/ 100).

(142) انظر: معرفة الثقات، للعِجْليّ، (2/ 215).

ووصفه بالحفظ والإتقان: سعيد بن المسيّب[143]، وبكر بن عبد الله المُزَنيُّ[144]، وابنُ سيرين[145]، ويحيى بن سعيد القطَّان[146]، وعبد الرَّحمن بن مهدي، وأقرَّه أبو حاتم الرَّازيُّ[147]، وأحمد بن حنبل.[148]

وكان لا يسمع شيئاً إلا حَفِظَهُ، وقُرِئَ عليه صحيفةُ جابر مرَّةً واحدةً فحفظها، وهو أحفظ لها من سورة البقرة[149]، وكان سُلَيمان بن طَرْخان التَّيميُّ، وأيُّوب السَّخْتيانيُّ يحتاجون إلى حفظه، يسألونه[150]، وكان إذا سَمِعَ الحديث ولم يحفظْهُ، أخذه العويلُ[151] والزَّويلُ[152] حتى يحفَظَهُ.[153]

ومع جلالتِهِ وثقتِهِ وحفظِهِ فقد أَخَذَ عليه الأَئِمّةُ النُّقَّادُ أمرينِ، همَّا:

1. **تدليسُهُ:**

فقد وصفه بالتدليس النَّسائيُّ[154] ..

---

(143) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 133).

(144) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 133).

(145) انظر: العلل، لأحمد، (2/ 315)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134).

(146) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134).

(147) انظر: المصدر السَّابق، (7/ 134).

(148) انظر: المصدر السَّابق، (7/ 135).

(149) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (7/ 186)، والطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 279).

(150) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 135).

(151) هو رَفْعُ الصَّوتِ بالبُكاءِ، ويقال: العَوِيلُ يكون صوتاً من غير بُكاءٍ، كالزَّئيرِ.

انظر: لسان العرب، لابن منظور، (4/ 3174).

(152) أي: القَلَق والانزعاج بحيثُ لا يستقرُّ على المكانِ.

لسان العرب، لابن منظور، (3/ 1893).

(153) انظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 282).

(154) ذِكْرُ المُدلِّسين، للنَّسائيّ، المطبوع مع كتاب: «تسميةِ مشايخ النَّسائيّ»، ص: 121، وانظر: سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارقُطنيّ، ص: 365.

وابنُ حبّان[155]، والدَّارَقُطنِيُّ[156]، وذكره العلائيُّ في المرتبة الثالثة، وهم: من توقَّف فيهم جماعةٌ فلم يحتجُّوا بهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّماعِ، وقَبِلَهُم آخرون مطلقاً[157]، وتابعه ابن حجر بذكره في هذه المرتبة[158]، والذَّهبيُّ[159]، والسَّمْعاني[160]، وابن الأثير الجَزَريُّ[161]، وأبو زُرْعة العراقيُّ[162]، وسِبْط ابنِ العَجْميّ.[163]

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنَّ الأقربَ ذكرهُ في المرتبة الثّانية من مراتب المُدلِّسين الذين احتمل الأئمّةُ تدليسَهُم لإمامتِهِ، أو لكونه قليل التدليس في جَنْبِ ما روى من الحديث الكثير، أو لأنَّه لا يُدلِّس إلا عن ثقةٍ، وإن لم يُصرِّحُوا بالسَّماع. وثمَّةُ أمرٍ آخرُ: هو أنَّ تدليسه ـ في أغلبه ـ هو من روايته

---

(155) انظر: الثقات، لابن حبان، (5/ 322).

وصورةُ التدليس عند ابن حبان شاملةٌ لرِّواية الرَّاوي عمّن عاصره أو لقيه ولم يسمع منه، حيث وصف ابن حبان عدداً من الرُّواة بالتدليس عن أقوامٍ نصَّ في تراجمهم على أنَّهم لم يسمعوا منهم، ولم يَرَوْهُم.

انظر: الثقات، لابن حبان، (3/ 178)، وقارنه بما في تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/ 211)، ومشاهير علماء الأمصار، ص: 163، 179، 191، 192، 195، والمجروحين، (1/ 226).

(156) التتبع، المطبوع مع الإلزامات، للدَّارقطنيّ، ص: 263.

قال فيه الدَّارقطنيُّ (ص: 370): «قتادة وإن كان ثقة، وزيادة الثقة مقبولةٌ عندنا، فإنه يُدلِّس، ولم يذكر فيه [أي: قتادة] سماعه من سالم، فاشتبه أن يكون بلغه عنه [أي: عن سالم] فرواه عنه». مع العلم أنَّ قتادة لم يسمع من سالم أصلاً، ومع ذلك سمَّى الدَّارقطنيُّ هذه الصورة بالتدليس، ممّا يدل على أنَّ رواية الرَّاوي عمّن عاصره ولم يسمع منه تدخل في مفهوم التدليس عنده، وهو ما سمّاه الحافظ ابن حجر بالمُرسلِ الخفيِّ.

وانظر: تحفة التحصيل، للعراقيّ، ص: 263.

(157) انظر: جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 113.

(158) انظر: طبقات المدلسين، لابن حجر، ص: 43.

(159) انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 93)، و ميزان الاعتدال، (3/ 385)، والسِّيَر، (5/ 26) (10/ 253).

(160) انظر: الأنساب، للسّمعاني، (3/ 236).

(161) انظر: اللّباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجَزَريّ، (2/ 109).

(162) انظر: المدلسين، لأبي زُرْعة العراقيّ، ص: 79.

(163) انظر: التبيين لأسماء المُدلِّسين، لسِبْط ابن العَجَميّ، ص: 46.

عمّن عاصره ولم يسمع منه، وهو ما سمّاه الحافظ ابنُ حجر بالمُرسل الخفيّ[164]، والدَّليل على ذلك أمور:

الأمر الأوَّل: ذَكَرَ الحاكمُ قتادةَ في الجنس الأول من المُدلِّسين، فيمن يُدلِّس عن الثِّقات الذين تُقْبَلُ أخبارُهُم.[165]

الأمر الثّاني: أنَّ كلَّ من وصفه بالتَّدليس، لم يذكر اشتهاره به، سِوَى ابنِ حجر، ولا يلزم من الاشتهار بالشّيء الإكثارُ منه، فالإكثار أخصُّ من الاشتهار، والذي يظهر لمن سَبَرَ أحاديثَهُ وعللها، أنَّ تدليسه قليلٌ في جَنْبِ ما روى، ولعلَّ وصفه بالكثرة نسبيٌّ لمن يشدِّد فيه، ولذا قال الحافظ ابن حجر في معرض الدِّفاع عنه: «إلا أنَّه كان ربَّما دلَّس».[166] بصيغة التَّقليلِ.

الأمر الثّالث: ما ذكره الأئمّة في ترجمته من كثرة روايته عمّن لم يسمع منهم[167]، ولم يذكروا أنَّه يروي عمّن سمع منه ما لم يسمع منه على نحو ما ذكروه صراحةً عن غيره ممّن وصف بالتَّدليس، وقد قال أبو داودَ: «حدَّث قَتادةُ عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم».[168]

---

(164) انظر: النُّكت على كتاب ابن الصّلاح، لابن حجر، (2/ 95).

(165) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص: 164.

(166) هدي السَّاري، لابن حجر، ص: 436.

(167) حيث كان مشهوراً بكثرة الإرسال، ولا يُسنِدُ الحديثَ، فممَّن وصفه بالإرسال: يحيى بن سعيد القطّان، ويحيى بن معين، وعمرو ابن عليٍّ الفَلّاس، وكان قتادة في بَدْءِ أمره يُرسِل الأحاديث ولا يُسنِدُها، قال مَعْمَر: كنَّا نجالسُ قتادة ونحن أحداثٌ، فنسأل عن السَّندِ. فيقول مشيخةٌ حوله: مَه، إنَّ أبا الخطَّاب سَنَدٌ، فيُكسِرُونا عن ذلك، بل ويغضب إذا طُلِبَ منه أن يُسندَ الأحاديثَ، كما حَدَثَ بينه وبين شعبة حينما سأله عن الإسناد، حتى قَدِمَ حمّاد بن أبي سُلَيمان الكوفة فجعل قتادةُ يُسنِدُ الأحاديثَ بَعْدُ، فعن همّام: قَدِم حمّاد بن أبي سُلَيمان البصرة، قال: فَخَفَّ مجلسُ قتادة، قال: فقال: مَالِ النَّاس، أو مَالِ، أم مَالِ أصحابنا؟. قال: فقالوا: قَدِمَ رجلٌ من أهل الكوفة، قال: عَنْ مَنْ يُحدِّثُهم؟. قالوا: عن إبراهيم. فجعل قتادة يُسنِدُ الحديث. قال: فجعلتُ الذي كتبتُ لأصحابنا مرسلات، اكتُبها مُسنَدات.

انظر: سؤالات ابن الجُنيد لابن معين، ص: 317، 340، والطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230)، والمعرفة والتاريخ للفَسَويّ، (2/ 18، 278، 280، 282)، والضُّعفاء، للعُقَيليّ، (4/ 1532)، والكامل، لابن عدي، (1/ 79)، (2/ 238).

وانظر الرُّواة الذين أرسل عنهم قتادة: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 133)، والمراسيل، ص: 168، وجامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 254.

(168) سؤالات أبي عُبيد الآجُرِّي لأبي داود، (2/ 138).

بل صرَّح ابن عبد البرِّ بأنَّه كان يُدلِّس عمّن لم يسمع منهم، فقال: «وسماع قتادة عندهم من عطاءٍ غيرُ صحيح، وقتادة إذا لم يقل: (سمعتُ) وخُولِفَ في نقله فلا تقوم به حجّةٌ، لأنَّه يُدلِّس كثيراً عمّن لم يسمع منه، وربَّما كان بينهما غيرُ ثقةٍ».[169]

هذا مع قوله في موطنٍ آخر: «قتادة إذا لم يقل: (سمعتُ أو حدَّثنا) فلا حُجَّةَ في نقله، وهذا تَعَسُّفٌ، والله أعلم».[170]

فهذا صريحٌ من ابن عبد البرِّ أنَّ قتادة مقبولُ العنعنة مطلقاً خاصةً فيمن ثبت سماعه منهم، أمّا من لم يثبت سماعه منهم، وقامت قرينة تشهد لعدم السماع كالنَّكارة مثلاً، فعندها نقول بعدم سماعه، ونرد عنعنته لعدم وقوع السَّماع أصلاً.

أمّا من استدل بتدليسه بما ورد عن شعبة أنّه قال: «كنتُ أنظرُ إلى فَمِ قتادة، فإذا قال: (حدّثنا)، كتبتُ، وإذا قال: (حُدِّثتُ) لم أكتُبْهُ».[171]

وَوَرَدَ بيانُه مُفصَّلاً في روايةٍ أخرى، قال شُعبة: «كنت أعرف إذا جاء ما سَمِع قتادة ممّا لم يسمع، إذا جاء ما سَمِع يقول: (حَدَّثَنَا أنس بن مالك)، و (حَدَّثَنَا الحسن)، و (حدَّثنا سَعِيد [بن المسيّب])، و (حَدَّثَنَا مُطرِّف [بن عبد الله بن الشِّخِّير])، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: (قال سعيد بن جُبَير)، (قال أبو قِلَابة)».[172]

وفي روايةٍ أخرى قال شعبة: «وإذا حدَّث بما لم يسمع، قال: (حدَّثَ سُلَيمان بن يَسَار)».[173]

قالوا: ففي هذا دِلالةٌ على عدم قَبُول ما لم يُصرِّح قتادةُ فيه بالسَّماع من حديثه عند شعبة.

---

(169) التمهيد، لابن عبد البرّ، (3/ 307).

(170) المصدر السّابق، (19/ 287).

(171) العلل، لأحمد، (3/ 244)، وانظر: تاريخ ابن معين، رواية الدَّارميّ، ص: 192، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 370)، والكامل، لابن عدي، (1/ 68).

(172) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (3/ 209)، وانظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229)، وتاريخ أبي زُرْعة الدِّمشقيّ، ص: 215.

(173) العلل، لأحمد، (3/ 242).

قال الباحث: هذه الرِّوايات عن شعبة مؤيِّدةٌ للقول بأنَّ المقصود بتدليسه ـ في الغالب ـ هو روايتُه عمّن عاصره ولم يسمع منه، وهو ما عُرِفَ عند الحافظ ابن حجر بالمرسل الخفيّ، فإنَّ المتأمل فيما ذكره شعبة يرى أنَّه عندما ذكر ما يُصرِّح فيه قتادةُ بالسَّماع ذكر شيوخاً مُعيّنينَ، وهم: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيّب، والحسن البصريُّ، ومُطرِّف، كلُّهم قد سَمِع منهم قتادة، ثمَّ ذكر شيوخاً آخرين لِـما لم يُصرِّح فيه قتادة بالسَّماع، كلُّهم لم يسمع منهم قتادة، فنفى سماع قتادة من سُلَيمان بن يسار بالكُلِّية، كلٌّ من: يحيى بن سعيد القطّان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[174]، ونفى أن يكون قتادة سمع شيئاً من أبي قِلَابة، كلٌّ من: أحمدِ بن حنبل، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي الفلاس، وأبي حاتمٍ الرَّازيّ، والفَسَويّ، والنَّسائيِّ[175]، وأنكر سماع قتادة من سعيد بن جُبَير، كلٌّ من: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والفَسَويّ.[176]

فعدم قبول شعبة لرواية قتادة عنهم مع عدم التصريح بالسَّماع؛ لا لأنَّ قتادة مردودُ العنعنة مطلقاً، وإنّما لأنَّ قتادة لم يسمع منهم، وتَطَلُّب شعبةُ لسماعات قتادة إنَّما هو ـ في الغالب ـ فيمن لم يَثبُت عنده لقاؤُه بهم؛ لأنَّ قتادة كان يروي عمّن عاصرهم ولم يَلْقَهم، فَمَنِ احتجَّ بكلام شعبة على أنَّ قتادة مُدلِّس بمعنى أنَّه يروي عمّن سمع منه ما لم يسمع منه هو مخالفٌ لمراد شعبة ذاتِهِ!.

ولا يُشْكِلُ على ما سبق تقريره الأمور التالية:

الأمر الأوَّل: ما ورد عن شعبة أنَّه قال: قال شُعبة: «وافقتُ قتادة على الحديث إلاَّ أربعةَ أحاديث».[177]

---

(174) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 171، 173، 174، وسؤالات ابن الجُنَيد ليحيى بن معين، ص: 317، 362، والسُّنن، للدارقطني، (3/ 208).

(175) انظر: تاريخ أبي زرعة الدِّمشقيّ، ص: 215، والمراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 661)، والسنن الكبرى، للنسائي، (2/ 221).

(176) انظر: العلل، لأحمد، (3/ 284)، وسؤالات ابن الجُنَيد ليحيى بن معين، ص: 317، 362، والمراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 661).

(177) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 277)، وانظر منه أيضاً (2/ 647) (3/ 30)، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص: 349.

وجاءت رواية مُفصّلة عن شعبة، عـن قتادة، قال: قال أنـس: قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**سَوُّوا صُفُوفَكُـم، فإنَّ تسويةَ الصَّفِ مِنْ تمامِ الصَّلاةِ**».[178] قال أبو داود: قال شعبة: «داهنتُ في هذا، لم أسأل قتادة: سَمِعَهُ أم لا؟».[179]

فهذا التثبُّت في سماع قتادة من أنسٍ لأحاديثَ بعينها يدلُّ على أنَّ قتادة يُدلِّس عمّن سمع منهم أيضاً.

والجواب أنَّا لا ننفي عن قتادة التدليس المراد منه رواية الرَّاوي عمّن سمع منه ما لم يسمع منه مطلقاً، بل هو واقعٌ ولكنَّه قليلٌ في جَنْب ما روى، وغالبُ التدليس المذكور عنه هو من الرِّاوية عمّن عاصره ولم يسمع منه، والله تعالى أعلم.

قال الباحثُ: وهذه الأحاديث الأربعة هي:

[1] حديث: «**تَسْويةُ الصَّف**» الآتي تخريجُهُ في الحاشية التالية.

[2] وحديث: «**ردُّ السَّلامِ عَلَى أَهلِ الكِتَابِ**» أخرجه أحمد، المسند، (19/ 188)، ح(12141)، من طريق شعبة، قال: سمعت قتادة، عن أنسٍ، قال شعبةُ: لم أسأل قتادةَ عن هذا الحديث هل سمعتُه من أنسٍ.

وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/ 1705)، ح(2163)، من طريق شعبة قال: سمعتُ قتادة يُحدِّث عن أنسٍ به.

[3] وحديث: «**مَنْ مَاتَ وهُوَ يَشْهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلا اللهُ وأَنَّ محمَّداً رَسُولُ اللهِ صَادِقاً مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الجَنَّةَ**»، أخرجه أحمد، المسند، (36/ 329)، ح(22003)، والنَّسائي، السنن الكبرى، (6/ 278)، ح(10973)، كلاهما من طريق شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن معاذ بن جبل، قال شعبةُ: لم أسأل قتادة: سمعته من أنس؟.

[4] وحديث: «**مَا بَالُ أقوامٌ يَرْفَعُونَ أَبصَارَهُم إِلى السَّماءِ في صَلاتِهِم**»، أخرجه أبو يعلى، المسند، (5/ 464)، ح(3191)، من طريق شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ، وكان شعبة يُنكِرُه، قال ابن معين: نرى أنَّه (أي قتادة) لم يسمعه. والحديث أخرجه البخاري، الصَّحيح، (1/ 261)، ح(717) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، قال: حدَّثنا قتادة: أنَّ أنس ابن مالك حدَّثهم به مرفوعاً بنحوه، وفيه تصريحُ قتادة بسماع هذا الحديث من أنس بن مالك.

وانظر: العلل، لأحمد، (3/ 222).

(178) أخرجه بهذه السِّياقة: أبو يعلى، المسند، (5/ 477)، ح(3213)، وأبو عَوَانة، المسند، (1/ 379)، (1372).

والحديث أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 254)، ح(690)، من طريق شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ بنحوه، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 324)، ح(433/ 124)، من طريق شعبة، قال: سمعتُ قتادةَ يحدِّثُ عن أنس بن مالك بنحوه.

(179) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (1/ 170)، والإرشاد، للخليلّي، (2/ 487).

الأمر الثّاني: قال عبد الرَّحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: وقلت له: أبو قِلَابة عن مُعَاذَة [بنت عبد الله العَدَويّة] أحبُّ إليك، أو قتادة عن مُعَاذَة؟. فقال: «جميعاً ثقتانِ، وأبو قِلَابة لا يُعرَفُ له تدليسٌ».[180]

وفي روايةٍ أخرى: قال عبد الرَّحمن بن أبي حاتم: سألتُ أبي: قلت: قتادة عن مُعَاذَة أحبُّ إليك، أو أيُّوب عن مُعَاذَة؟. فقال: «قتادة إذا ذكر الخبر».[181]

فقارن أبو حاتمٍ الرَّازيُّ بين أبي قِلَابة وبين قتادة في الرِّواية عن مُعاذَةَ، مُفضِّلاً رواية أبي قِلَابة لعدم تدليسه، ممّا يُفهَمُ منه أنَّ أبا حاتمٍ يَرمي قتادةَ بالتدليس بمفهوم المخالفة، وعند التأمَّلِ نجد أن قتادة قيل في روايته عن مُعاذَةَ أنَّه لا يصحُّ فيها السَّماع[182]، ولذا اشترَط في الرِّواية الأخرى وجود الخبر، أي: إسناد الحديث دون ذكره مرسلاً؛ ليُعْلَمَ ممّن سمع هذه الأحاديث عن مُعاذَةَ، ممّا يدلُّ على أنَّ أبا حاتمٍ يُسمِّي رواية الرَّاوي عمّن عاصره ولم يسمع منه تدليساً، وهو يؤيِّد ما سبق ذكره أنَّ الأئمَّة عندما ردُّوا عنعنة قتادة ـ في الغالب ـ لا لأجل العنعنة، بل لعدم ثبوت السَّماعِ أصلاً.

الأمر الثّالث: أنَّ البخاريَّ إذا ذكر رواية قتادة عن أنس بالعنعنة فإنَّه يُتْبِعُها بإسنادٍ مُعلَّقٍ، فيه تصريحُ قتادة بالتحديث، قالوا: وما فعله البخاريُّ إلا لاشتهار قتادة بالتدليس ممّن سَمِع منه.

والجواب: أنَّ البخاريَّ كان من أحرص النَّاس على إثبات السَّماع في الأسانيد مطلقاً، من المُدلِّسين ومن غير المُدلِّسين، ومن اطّلع على الصَّحيح تبيَّن له حرص البخاريّ الشَّديد على السَّماعات وإثباتها، حتى لو كانت ممَّن لم يوصف بالتدليس، فكيف بمن وُصِفَ به.[183]

---

(180) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (5/ 58).

(181) المصدر السّابق، (7/ 135).

(182) قاله يحيى بن سعيد القطَّان.

انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 174.

(183) انظر أمثلة ذلك: الصحيح، (2/ 578، 594)، ح(1516، 1566)، (4/ 1671، 1913)، ح(4304، 4721)، (5/ 2151)، ح(5356، 5357)، (6/ 2690، 2722) ح(6955، 7051)، مع كلام الحافظ ابن حجر عليها عند شرحه لهذه الأحاديث في فتح الباري.

ويختمُ الباحثُ ببيان موقف الشَّيخ الألبانيّ من تدليس قتادة، حيث قال في معرض ردِّه على من أعلَّ حديثاً بعنعنة قتادة، قال: «هذا الإعلالُ عليلٌ كصاحبه! فإن عنعنة قتادة مغتفرةٌ لقلَّتِها بالنِّسبة لحفظه وكثرة حديثه... ونجد في الصَّحيحين وغيرِهما أحاديثَ كثيرةً جداً لقتادة بالعنعنة، حتى إنَّ ابن حِبّان الذي وصفه بالتدليس أكثر عنه بها، ويحتمل أنَّ ذلك كان منهم لأنَّهُ كان ـ كما قال الحاكم ـ لا يُدلِّس إلا عن ثقةٍ».[184]

قال الباحث: وكلامه هذا موافقٌ لما سبق تقريره عن الأئمّة النُّقَّاد، بأنَّه ممَّن احتمل الأئمّة عنعنته، وأنَّه لا يُرَدُّ الحديث بعنعنته إلا إذا روى بالعنعنة عمّن لم يسمع منهم، مع ملاحظة أن الشَّيخ الألبانيّ أعلَّ بعض الأحاديث وردَّها بعنعنة قتادة[185]، ولعلَّ ذلك كان أولاً، ثمَّ لمّا تبيّن له وجه الحقِّ في عنعنته وأنَّها مغتفرةٌ قَبِلَها، حيث ذكر الألباني هنا الحكم على عنعنته بالقبول مُعلِّلاً ذلك بقلَّة تدليسه وأنَّه لا يُدلِّس إلا عن الثقات، وما ذُكِرَ فيه الحكم مع علته مقدَّمٌ على ما ذكر فيه الحكم وحده، أو لعلَّه ثبت للشّيخ الألباني تدليس قتادة في تلك الرِّواية بخصوصها، وقامت قرينةٌ عنده على خطأ تلك الرِّواية، لكونه دلَّسها عن ضعيفٍ، ونحو ذلك، والعلم عند الله تعالى.

1. رَمْيُه بالقَدَرِ[186]:

رماه بالقول بالقَدَرِ غيرُ واحدٍ من أهل العلم، منهم: طاوس بن كَيْسان[187]، وأبو عمرو بن العلاء[188]، وابن سعد[189]، ويحيى بن معين[190]..

---

(184) النَّصيحة، للألباني، ص: 109-110، وقال نحوه في ردِّه على الكوثريّ حين أعلَّ حديثاً بعنعنة قتادة في سلسلة الأحاديث الصَّحيحة، (5/ 614).

(185) انظر أمثلة ذلك: إرواء الغليل، للألباني، (1/ 94) (7/ 17، 237)، والضّعيفة، (2/ 106)، وتمام المنّة، ص: 61.

(186) أي: بنفي قَدَر الله تعالى، والمراد هنا نفي خَلْق الله تعالى لأفعال العباد، وأنَّ العباد هم الخالقون لأفعالهم.

انظر: شرح العقيدة الطَّحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ص: 538.

(187) انظر: الثقات، للعِجْليّ، (2/ 215).

(188) انظر: وفيات الأعيان، لابن خَلِّكان، (4/ 85).

(189) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229).

(190) انظر: الضعفاء، للعُقَيليّ، (3/ 998).

ومحمّد بن بشَّار بُندَار[191]، والعِجْليُّ[192]، والفَسَويُّ.[193]

وكان لمذهبه في القدر تأثيرٌ في الحطِّ من رتبته عند بعض الأئمّة، منهم: الشَّعبيُّ عامر بن شَرَاحيل، وأقذع القول فيه[194]، وسُلَيمان بن طَرْخان التَّيميّ.[195]

ولعلَّ هذه البدعة دخلت عليه من شيخه الحسن البصريّ، إذ كان الحسن البصريُّ يقول بالقدر ثُمَّ تراجع عنه.[196]

ولكن هل تراجع قتادة عن القول بالقدر كما تراجع شيخُه الحسن؟.

أقوى ما يمكن أن يستدلَّ به على من قال بتراجعه ما نقله ابن حجر عن أبي داود قال: «لم يَثبُت عندنا عن قتادة القول بالقَدَر».[197]

وهذا الأثر لم أقف عليه مسنداً، وعلى القول بصحته فإنّه لا يدلُّ على تراجعه، بل فيه نفيُّ العلم عن قولِه بالقَدَر، وكأنَّ أبا داود ينفي التهمة أصلاً ولا يثبتُها، ويبرِّؤُه منها، وهذا ما لا يُسلَّم لأبي داود، فقد أثبت رميه بالقَدَر الكثيرُ من العلماء ممّن تقدّم ذِكْرُهم، والذي يظهر أنَّ أمرَهُ خَفِي على أبي داود، حيث كان قتادة يَكْتُم القول بالقَدَر ولا يُظهِرُهُ، قال أحمد بن حنبل: «وكان هشام

---

(191) انظر: الكامل، لابن عدي، (3/ 395).

(192) انظر: الثقات، للعِجْليّ، (2/ 215).

(193) انظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 280).

(194) انظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 277)، والثقات، للعِجْليّ، (2/ 215)، والكامل، لابن عدي، (1/ 55).

(195) انظر: الضُعفاء، للعُقَيليّ، (2/ 476).

(196) انظر ما يشير إلى تأثُّرِ قتادة ـ من طَرْفٍ بعيد ـ بشيخه في هذه المسألة: العلل، لأحمد، (1/ 339)، والضُّعفاء، للعُقَيليّ، (2/ 476)، والكامل، لابن عديّ، (1/ 369)، والسِّير، للذَّهبي، (4/ 583).

وانظر ما يدلُّ صراحةً على تراجع الحسن البصري عن القول بالقَدَر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 167)، وسنن أبي داود، (2/ 614 – 616)، والإبانة، لابن بطّة، (2/ 2/ 189 –195)، وشرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة، للالكائي، (2/ 753 – 755)، والشريعة، للآجُرِّي، ص: 227–230.

(197) هدي السَّاري، لابن حجر، ص: 436.

الدَّستوائي، وقتادة، وسعيد [أي: ابن أبي عَرُوبة] يقولون بالقَدَر، ويكتمونه من أصحاب الحَسَن».[198] ولذا قيَّد كلامه بقوله: (عندنا)، فتأمّل.

وأشار الذَّهبي إلى تراجعه، فقال: «لعلَّهُما (قتادة وسعيد) تابا ورَجِعَا عنه كما تاب شَيخُهُما [الحَسَن البصري]».[199]

ويُمكِنُ أن يُستأنس لقول الذَّهبي بما ورد عن قتادة ذمُّه الشَّديدُ لعمرو بن عبُيَد المعتزلي[200]، وقيامُه عن حلقة المعتزلة لـمَّا تبيّن له أمرهم[201]، ومع ذلك يبقى الأمر محتملاً لأن يكون الذمُّ صدر من قتادة لأمرٍ سِوى القَدَر، وما أكثرُه في هؤلاء القوم، بل وما أشنعُه!.

ويُشْكِل على القول بتراجُعِهِ ما ذكره محمّد بن عثمان بن أبي شَيْبة، حيث قال: قلتُ لعليّ بن عبد الله المدينيّ: يا أبا الحسن، إنَّ يحيى بن معين ذكر لنا: «أنَّ مشايخ من البصريّن كانوا يُرمَوْن بالقَدَر ... منهم: قتادة... كانوا ثقات، يكتب حديثُهم، **فماتوا وهم يرون القَدَر، ولم يرجِعوا عنه**».[202]

فهذا نصٌّ صريحٌ في عدم رجوع قتادة عن القول بالقَدَر، وأنَّه مات وهو يقول بِهِ.

هذا، وعلى ثبوت قول قتادة بالقَدَر، فإنَّ ذلك لم يكن مُؤَثِّراً في روايته للحديث؛ لأنَّه لم يكن داعيةً إلى بدعته، بل كان يَتَكَتَّمُ[203]، وقال العِجْليُّ: «وكان لا يدعو إليه، ولا يتكلَّمُ فيه».[204]

وقال عليُّ بن المدينيّ: قلت ليحيى يعني القطَّان: إنَّ عبد الرحمن يعني ابن مهدي يقول: «اترك من كان رأساً في البدعة يدعو إليها». قال: «كيف نصنعُ بقتادة...؟!»، وذكر قَوْماً. قال يحيى: «إن تَرَكَ هذا الصِّنفَ تَرَكَ ناساً كثيراً».[205]

---

(198) الكامل، لابن عدي، (3/ 395).

(199) السِّير، للذَّهبي، (6/ 414).

(200) انظر: الضُّعَفاء، للعُقيليّ، (3/ 997)، والكامل، لابن عدي، (5/ 97).

(201) انظر: وفيات الأعيان، لابن خَلِّكان، (4/ 85).

(202) سؤالات ابن أبي شَيْبة لعليّ بن المديني، ص: 45.

(203) انظر: السِّير، للذَّهبي، (6/ 414).

(204) الثقات، للعِجْلي، (2/ 215).

فيظهر من هذا الأثر أنَّ يحيى بن سعيد القطّان يَرُدُّ مذهب ابن مهدي في ترك الرِّواية عمّن كان داعيةً إلى البدعة رأساً فيها، بل مقتضى قولِه أن يكون من سمَّاهم ممَّن يندرجُ تحت رأي ابن مهديّ، فهذا يحيى القطَّان يرى قتادة ومن ذَكَر معه من الدُّعاة إلى البدعةِ، وإلا لما صحَّ له الاستدراك على ابن مهديّ بذِكْرِهم، وهم من ثقات النَّاس ومُتقِنِيهم وعليهم مدارُ كثيرٍ من الحديث.

ولكن يقابله ما سبق نقله عن محمّد بن عثمان بن أبي شَيْبة، قال: قلت لعليّ بن عبد الله المدينيّ: «يا أبا الحسن، إنَّ يحيى بن معين ذكر لنا: أنَّ مشايخَ من البصريّين كانوا يُرْمَوْن بالقَدَر، إلا أنَّهم لا يَدْعُون إليه، ولا يأتُون في حديثهم بشيءٍ منكرٍ، منهم: قتادة، وهشامٌ صاحب الدَّستوائيّ، وسعيد بن أبي عَرُوبة... كانوا ثقات، يكتب حديثُهم، فماتوا وهم يَرَوْن القَدَر، ولم يرجعوا عنه». فقال لي علي رحمه الله: «أبو زكريا كذا كان يقول عندنا، إلا أنَّ أصحابنا ذكروا أنَّ هشاماً الدَّستوائيّ رَجَعَ قبل موتِه، ولم يصح ذلك عندنا».[206]

ففي هذا نفيٌّ صريحٌ أن يكون قتادةُ داعيةً إلى بدعته، ولكنَّ فيه تثبيتَ أنَّ جميع هؤلاء كانوا يُذكَرُون بالبدعة، ويحيى بن معين اعتبر في ثقتهم أمرين: عدمُ الدَّعوة إلى البدعة، مع الحفظ والإتقان.

قيل ليحيى بن معين: أرأيتَ من يُرمى بالقَدَرِ يُكتبُ حديثُهُ؟ قال: «نعم، قد كان قتادة، وهشام الدَّستوائيّ، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وعبد الوارث ـ وذكر جماعةً ـ يقولون بالقَدَرِ، وهم ثقات، يُكتب حديثُهم، ما لم يَدْعُوا إلى شيءٍ».[207]

قال الذَّهبيُّ مُعلِّقاً: «هذه مسألةٌ كبيرةٌ، وهي: القَدَريُّ، والمُعتزليُّ، والجَهْميُّ، والرَّافضيُّ، إذا عُلِمَ صِدقُهُ في الحديث وتَقوَاه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قَبول روايتِهِ، والعملُ بحديثه.

وتردَّدُوا في الدَّاعية، هل يُؤخذُ عنه؟.

---

(205) المسند، لعليِّ بن الجَعْد، ص: 528.

(206) سؤالات ابن أبي شَيْبة لعليّ بن المدينيّ، ص: 45.

(207) الضعفاء، للعقيلي، (3/ 998).

فذهب كثيرٌ من الحفّاظ إلى تَجنُّبِ حديثِه، وهجرانِهِ، وقال بعضُهم: إذا عَلمنا صدقَه، وكان داعيةً، ووجدنا عنده سُنَّةً تفرَّد بها، فكيف يسوغ لنا تَرْكُ تلك السُّنَّةِ!؟.

فجميع تصرُّفات أئمَّة الحديث تُؤْذنُ بأنَّ المبتدع إذا لم تُبِح بدعتُهُ خروجَه من دائرة الإسلامِ، ولم تُبِح دمَهُ، فإنَّ قَبول ما رواه سائغٌ.

وهذه المسألةُ لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتَّضح لي منها أنَّ من دخل في بدعةٍ، ولم يُعَد من رؤوسِها، ولا أَمْعَنَ فيها، يُقبَلُ حديثُه كما مثَّلَ الحافظُ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثُهم في كتب الإسلامِ لصدقهم وحفظهم».[208]

وقال أيضاً بعد نَقْلِه قول قتادة بالقَدَر: «ومع هذا الاعتقاد الرَّدي، ما تأخَّر أحدٌ عن الاحتجاج بحديثه، سامحه الله».[209]

وينبِّهُ الباحثُ هنا أن ما نُسِبَ إلى قتادة من القول بالقَدَر إنّما هو جارٍ في البدعة الخفيفة، الذين لم يَغْلُوا في نفي القَدَر بنفي علم الله تعالى، بل كانوا يثبتون علم الله السَّابق للمقادير، ولكنَّ الشَّأن عندهم في أفعال العباد، فنفَوْا أن يكون اللهُ خالقاً للشّرِّ، والعباد عندهم خالقون لأفعالهم.

قال ابن تيمية: «عن قتادة ﴿**والَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى**﴾[الأعلى: 3] قال: (لا والله ما أكره اللهُ عبداً على معصيةٍ قطُّ، ولا على ضلالةٍ، و لا رَضِيها له، و لا أمره، و لكن رَضِي لكُمُ الطَّاعة فأمركُم بها و نهاكم عن معصيته).

قلتُ: قتادة ذكر هذا عند هذه الآية ليُبيِّن أنَّ الله قدَّر ما قدَّره من السَّعادة و الشَّقاوة، كما قال الحَسَن وقتادة و غيرِهما من أئمَّة المسلمين، فإنَّهم لم يكونوا متنازعين، فما سَبَق من تقدير الله، وإنَّما كان نزاعُ بعضهم في الإرادة و خَلْق أفعال العباد...

---

(208) السِّير، للذّهبي، (7/ 154).

وانظر مذاهب العلماء في حكم رواية المبتدع: الكفاية، للخطيب البغداديّ، (1/ 367)، والثقات، لابن حبان، (6/ 140-141)، ومعرفة أنواع علم الحديث، لابن الصَّلاح، ص: 228.

(209) تذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 93).

وذكر قتادة أنَّ الله لم يُكرِه أحداً على معصية، وهذا صحيحٌ فإن أهلَ السُّنَّة المُثبِتِين للقَدَر مُتَّفِقُون على أنَّ الله لا يُكرِه أحداً على معصيةٍ... وهذا الذي قاله قتادةُ قد يُظَنُّ فيه أنَّه من قول القَدَرية، و أنَّه لسببٍ مِثْل هذا اتُّهِم قتادةُ بالقَدَر».[210]

ويلاحظ هنا أنَّ قتادة اتُّهِمَ بالقَدَر لا للسَّببِ الذي ذكره شيخ الإسلام فقط، بل لثبوت نفي القدر عنه في أقوالٍ صرَّحَ فيها بنفي تقدير الله للشرِّ والمعاصي، ومن أوضحها ما نُقِلَ عن سعيد بن أبي عَرُوبة أنَّه قال: «المعاصي ليست بقَدَرٍ، هو رأييّ ورأي قتادة ورأي الشَّيخ، يعني: الحَسَن».[211]

وقال عبد الله بن شَوْذب: «سَمِعْتُ قتادة يصيحُ بالقَدَر [أي: بنفيه] في مسجد البَصرة صِياحاً».[212]

وإنّما أوردتُ كلام شيخ الإسلام لبيان أنَّ قتادة ليس من غُلاةِ القَدَريّة، وإنّما كانت بدعتُهُ بدعةً خفيفةً.

المطلبُ الخامسُ: وفاتُهُ:

توفي ـ رحمه الله ـ بواسِط[213] في الطَّاعون سنة (117هـ)[214]، عن (56) سنةً، وعلى هذا غالب من ترجم له[215]، وخالف إسماعيل بن عُلَيَّة فقال: تُوفِّي سنة (118 هـ).[216]

---

(210) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (16/ 140-141).

(211) الضُّعفاء، للعُقَيليّ، (2/ 476).

(212) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 281).

(213) مدينة متوسطة بين البصرة والكوفة.

انظر: معجم البلدان، لياقوت الحَمَويّ، (5/ 347).

(214) نصَّ عليه تلميذه أبو عَوَانة كما في تاريخ أبي سعيد، هاشم بن مَرْثَد الطَّبراني عن أبي زكريا يحيى بن معين، ص: 59.

(215) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230)، والعلل، لابن المدينيّ، ص: 74، وتاريخ خليفة بن خيّاط، ص: 348، والعلل، لأحمد، (2/ 472)، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/ 186)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 133، 135)، والثقات، لابن حبان، (5/ 322)، ورجال صحيح البخاري، لأبي نصر الكَلاباذِيّ، (2/ 620).

(216) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230).

قال حمّاد بن زيد: «كنَّا ننتظر قتادة أن يَقْدِم فنسمع منه، فمات بواسِط، فما رأيتُ أيُّوبَ حَزِنَ على أحدٍ ما حَزِنَ عليه».[217]

(217) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/ 186).